التحديات المجتمعية بعد ثورة ٢٥يناير وتداعياتها التربوية

أسماء بكر حامد المغاورى خليل
معيدة بقسم أصول التربية
كلية التربية – جامعة الزقازيق

أ.د/ عبد المنعم عبد المنعم نافع
أستاذ أصول التربية وعميد الكلية
كلية التربية – جامعة الزقازيق

أ. د/ رجب عليوة على حسن
أستاذ أصول التربية المتفرغ
كلية التربية – جامعة الزقازيق

الملخص

تعددت التحديات والمتغيرات المجتمعية في المجتمع المصري وبخاصة بعد ثورة ٢٥يناير ، والتى انعكست آثارها على كل مناحى الحياة ، وفى كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ؛ وفرضت هذه التحديات تداعيتها على المنظومة التربوية ، مما دعا إلى إعادة النظر في فلسفتها وبرامجها وإداراتها ، ويعد القدرة على التفاعل بايجابية مع هذه التحولات ، هى الركيزة الأساسية التي يمكن من خلالها أن تواجه المنظومة التربوية هذا الجسر من التحديات والتغيرات المجتمعية. وعلى الرغم مما أحرزته السياسات الجديدة منذ٢٠١١ من تقدم في نواحي الحياة الاجتماعية والتربوية ، إلا أننا نجد الكثير من الانتقادات قد وجهت إلى النظام التعليمي واتهمه بالقصور ، وعدم المواءمة والتكيف مع أوضاعنا الثقافية المتغيرة ، كما وجهت انتقادات أخرى تتهمه بالبعد عن مشكلات الحياة القائمة في مصر ، والانعزال عن المجتمع داخل أسوار المدارس في مراحل التعليم المختلفة. ونظراً لان هذه التحديات تلقى بظلالها على المنظومة التعليمية بطبيعة الحال العديد من التداعيات ، فأصبح من الضروري إعادة النظر في نظام التعليم المصري لمواجهة هذه التحديات وتلبية الاحتياجات المجتمعية التي نتجت عنه؛ حيث أن التغير التربوي لا يتم بمعزل عن الواقع السياسي، والاقتصادي ، والاجتماعي، ومن ثم فإن قيمة التغيير التربوي تبرز في مدى استيعابه لحركة المجتمع ومدى تأثيره فيه باعتباره الموجه للممارسات والتطبيقات التربوية التي تحقق أهداف المجتمع . ولما كان التغيير التربوي يرتبط بطريقة وثيقة بالتغيرات السياسة والاقتصادية والاجتماعية التي تتأثر به وتؤثر فيه، وتأسيساً على ما سبق، وجب على التعليم تزويد المجتمع بما يحتاجه من كوادر علمية قادرة على التعامل مع هذه التحديات وقادرة على المنافسة

العالمية في سوق العمل؛ لذا بات من الضروري دراسة التداعيات التربوية في ضوء بعض التحديات المجتمعية في محاولة الكشف على مدى الارتباط بينها.

الكلمات المفتاحية : تحديات – تحديات مجتمعية - ثورة - ثورة ٢٥يناير – تداعيات – تداعيات تربوية.

Community Challenges after revolution the 25th of January and it's Educational Repercussions

Abstract

The societal challenges and changes have multiplied in the Egyptian society, especially after the 25th of January which reflected its effects on all aspects of life;politically, economically, socially and culturally.These challenges posed their repercussions on the educational system and made it a necessity to review its philosophy, programs and its administration system. Thus, seriously considering the positive interaction with these transformations is the main pillar through which the educational system could face these societal challenges and changes. In spite of the progress achieved by the new policies since 2011 in the social and educational aspects, many criticisms have been directed to the education system accusing it of not being adequate at adapting to the cultural changes. Moreover, it is accused of being isolated from the current changes in Egyptians today's life that have an obvious significant impact on all stages of the Egyptian schools. Mainly, it became a must to review the Egyptian education system to face these challenges and meet the societal needs that resulted from them; as the educational change is not in isolation from the political, the economic, or the social reality. Hence, the

educational change significance is reflected in the way in which it faces the movement of societal changes and taking the responsibility as a guide to the educational practices and their applications that could achieve the goals of required society. So, it is obvious that the educational change is closely related to the political, economic and social changes.Based on the aforementioned discussion, education must provide the society with the professionally educated cadres capable of dealing with these challenges and able meet the world competitive standards in the field of scientific research. Consequently, It is a crystal clear necessity to search the educational repercussions in the light of some societal challenges in an attempt to find the correlation between both of them.

Keywords: Challenges - Community Challenges - Revolution - 25 January Revolution - Repercussions - Educational Repercussions.

مقدمة

تعددت التحديات والمتغيرات المجتمعية في المجتمع المصري وبخاصة بعد ثورة ٢٥يناير ، والتى انعكست آثارها على كل مناحى الحياة ، وفى كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ؛ وفرضت هذه التحديات تداعيتها على المنظومة التربوية ، مما دعا إلى إعادة النظر في فلسفتها وبرامجها وإداراتها ، ويعد القدرة على التفاعل بايجابية مع هذه التحولات ، هى الركيزة الأساسية التي يمكن من خلالها أن تواجه المنظومة التربوية هذا الجسر من التحديات والتغيرات المجتمعية.

وتأتى هذه التحديات ومعها عدد من الفرص التى إذا أُحْسِن استغلالها وتوفرت متطلبات الاستفادة منها لأمكن مسايرة هذه التحديات، ولكن التحديات ليست فى مجملها خيراً ونفعاً للمجتمعات، بل قد تحمل فى طياتها بعض المخاطر التى تحتاج لاتخاذ الإجراءات الكفيلة للتصدى لها. وبذلك يكون معيار قوة أى مجتمع

متوقفاً على الدور الذى يمكن أن يلعبه فى مواجهة هذه التحديات، أو فى الاستعداد لآثارها[١].

ولعل النظام التعليمى في علاقة تأثير وتأثر بما حوله من أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية ، فالمؤسسات التعليمية تعتبر الإطار الشامل الذى يتم من خلاله بث القيم التي تحكم النظام القائم . وقد شهد المجتمع المصري في عام ٢٠١١قيام ثورة يناير والتى صاحبت تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية جذرية ، وكان من نتائجها ظهور سياسة جديدة للمجتمع المصري ، ولم يكن التعليم بعيداً عن هذه التغيرات بالطبع ، فقد تأثر بهذه السياسات واستجاب لها وبات أيضاً مؤثرا فيها من خلال كونه وسيلة لتحقيق الأهداف القومية التي صبت في اتجاهها هذه التغيرات .

وعلى الرغم مما أحرزته السياسات الجديدة منذ٢٠١١ من تقدم في نواحى الحياة الاجتماعية والتربوية ، إلا أننا نجد الكثير من الانتقادات قد وجهت إلى النظام التعليمى واتهمه بالقصور ، وعدم المواءمة والتكيف مع أوضاعنا الثقافية المتغيرة ، كما وجهت انتقادات أخرى تتهمه بالبعد عن مشكلات الحياة القائمة في مصر ، والانعزال عن المجتمع داخل أسوار المدارس في مراحل التعليم المختلفة .

وهذا يدعو إلى إجراء مزيد من الدراسات في هذا المجال واستمرار دراسة التداعيات التربوية وعلاقتها بالتغييرات المجتمعية بغرض الوقوف على العوامل التي شكلت واقع النظام التعليمى على النحو الذى هو عليه في الفترة بعد ٢٥يناير ، وكذلك التعرف مدى مواءمة واقع هذا التعليم ووظيفته مع متطلبات تلك المرحلة – وإذا كانت قد حدثت بالفعل محاولات عديدة من جانب الباحثين لرصد وتحليل هذه التداعيات في فترات تاريخية سابقة ، إلا أن الانتقادات الحالية الموجهة إلى أوضاعنا

التعليمية توجه الجهود إلى دراسة التداعيات التربوية ومدى ارتباطها بالتغييرات الاجتماعية في الفترة الحالية ، ومن هنا تبرز الحاجة إلى مثل هذه الدراسة .

مشكلة الدراسة

في ظل ما شهده المجتمع المصري بعد ثورة ٢٥يناير من التحديات في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجيا ، ونظراً لان هذه التحديات تلقى بظلالها على المنظومة التعليمية بطبيعة الحال العديد من التداعيات ، فأصبح من الضروري إعادة النظر في نظام التعليم المصري لمواجهة هذه التحديات وتلبية الاحتياجات المجتمعية التي نتجت عنه؛ حيث أن التغير التربوي لا يتم بمعزل عن الواقع السياسي، والاقتصادي ، والاجتماعي ، ومن ثم فإن قيمة التغيير التربوي تبرز في مدى استيعابه لحركة المجتمع ومدى تأثيره فيه باعتباره الموجه للممارسات والتطبيقات التربوية التي تحقق أهداف المجتمع . ولما كان التغيير التربوي يرتبط بطريقة وثيقة بالتغيرات السياسة والاقتصادية والاجتماعية التي تتأثر به وتؤثر فيه[٢] ، وتأسيساً على ما سبق ، وجب على التعليم تزويد المجتمع بما يحتاجه من كوادر علمية قادرة على التعامل مع هذه التحديات وقادرة على المنافسة العالمية في سوق العمل؛ لذا بات من الضروري دراسة التداعيات التربوية في ضوء بعض التحديات المجتمعية في محاولة الكشف على مدى الارتباط بينها . وفى ضوء ذلك تتحدد مشكلة البحث في الأسئلة التالية:-

١- ما أهم التحديات المجتمعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحادثة في المجتمع المصري بعد ثورة ٢٥يناير ؟.

٢- ما أهم التداعيات التربوية في المجتمع المصري بعد ثورة ٢٥يناير؟.

٣- ما مدى الاتساق بين التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في المجتمع المصري بعد ثورة ٢٥يناير والتغيرات التربوية؟.

٤- ما المقترحات التي ينبغي توافرها في المنظومة التعليمية للتغلب على هذه التداعيات التي تفرضها التحديات المجتمعية؟.

أهداف البحث

ينطلق البحث الحالي من قناعة مفادها أن التعليم هو القاطرة التي تستعين بها المجتمعات لتحقيق التغير المنشود، فهو الأداة التي تم من خلالها تحقيق أهداف وإشباع حاجات المجتمع ، ومن ثم التصدي لما يواجه ؛ لذا يهدف هذا البحث إلى التعرف على التداعيات التربوية للتحديات المجتمعية بعد ثورة ٢٥يناير ، ومدى مواءمة واقع التعليم ووظيفته مع متطلبات التغييرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي حدثت في المجتمع المصري بعد ثورة يناير. ولتحقيق هذا الهدف يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

١- رصد أهم ملامح المجتمع المصري بعد ثورة٢٥يناير.

٢- الكشف عن التداعيات التربوية للتحديات المجتمعية بعد ثورة٢٥يناير.

٣- تحديد المتطلبات التي ينبغي توافرها في المنظومة التعليمية للتغلب على هذه التداعيات التي تفرضها التحديات المجتمعية.

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث فيما يلى:

١- تتناول موضوعا بالغ الأهمية هو التداعيات التربوية للتحديات المجتمعية بعد الثورة.

٢- تحاول الكشف عن الجوانب الايجابية والسلبية للتغيرات التي شهدها المجتمع المصري بعد الثورة.

٣- تفيد المسئولين والقيادات في النظر إلى التداعيات التربوية للتحديات التي شهدها المجتمع بعد ٢٥يناير وبالتالي اتخاذ ما يلزم من اجراءات حول التعليم واصلاحه بما يخدم المجتمع ويلبى احتياجاته.

٤- تلفت الانتباه إلى المسئولين عن التعليم بتطوير طرق وأساليب حديثة في التعليم لمواجهة هذه التحديات.

منهج الدراسة

تقتضى طبيعة البحث الحالي استخدام المنهج الوصفي، لمناسبته لطبيعة الموضوع موضع البحث والدراسة؛ حيث يهتم بتحليل البيانات للوصول إلى النتائج وتفسيرها ، مما يساعد على تقصى الأوضاع المجتمعية بعد ثورة ٢٥يناير ، كما هى قائمة في الحاضر ووصفها وتشخيصها وتحليلها وتفسيرها ، لاستخلاص تداعيتها التربوية وانعكاساتها على التعليم .

مصطلحات الدراسة

التحديات مجتمعية

هى مجموعة من التحولات الداخلية التي تؤثر على المجتمع المصري سواء كانت سياسية، اقتصادية ، اجتماعية ، وتنعكس آثارها على مختلف المؤسسات والأنظمة ، ومن بينها المؤسسات التعليمية ، بما تفرضه من تداعيات تربوية على النظام التعليمى ، مما يجعل أى قرار يتأخذ بشان التعليم لابد أن يعكس متطلبات وحاجات المجتمع .

الثورة

تعرف موسوعة علم الاجتماع الثورة بأنها أحداث نادرة الوقوع نسبياً يتم من خلالها قلب النظام السياسى والاجتماعى كلية ، وذلك باستخدام وسائل عنيفة عادة ثم إعادة بنائه على أسس جديدة بقيادة جديدة ، ويجب أن يقتصر المصطلح على الحالات التي تسعى فيها الصفوة الحاكمة إلى إحداث تغييرات جذرية في البناء الاجتماعى لمجتمع ما بعد الثورة[٣]

كما تعرف بأنها: التغيير الجذري والمفاجئ في الأوضاع السياسية والنظم الاجتماعية والواقع الاقتصادى بوسائل تخرج عن التدرج المألوف ولا تخلو عادة من العنف والهياج[٤]. فهى تحرك شعبى واسع خارج البنية الدستورية القائمة أو خارج الشرعية يتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة، والثورة بهذا المعنى هى حركة تغيير لشرعية سياسية قائمة لا تعترف بها وتستبدلها بشرعية جديدة[٥].فهى عملية تغير سريع وجذرى للنظام السياسى يؤدى للإصاحة بالنظام القديم والنخبة التابعة له [٦].

وتعرف بأنها شكل من أشكال التغيير الجذرى الذى يوثر في كل جوانب الحياة ، ويعيد تشكيل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على أسس جديدة ، وغالباً ما يبدأ هذا التغير الجذرى بتغيير شكل الأبنية النظامية للقوة ، أى بتغيير النظام السياسى ، وينذر هذا التغيير في النظام السياسى بتغييرات تستغرق كل أوجه الحياة [٧]. ويعد هذا التعريف هو الأنسب لطبيعة الدراسة الحالية ، والذى يتبناه البحث.

ثورة ٢٥يناير

"الهبة الثورية التي تمت بدء من يوم ٢٥يناير وحتى ١١فبراير٢٠١١، وكانت سلمية وقام بها شباب الطبقة الوسطى والعليا ، وانضم إليها شباب الطبقة الدنيا ، وفئات من كل أطياف المجتمع ، وقامت بهدف إحداث تغيير جوهرى في الأوضاع السائدة ، وتغير المجتمع المصري إلى الأفضل والارتقاء بحياة أفراده - وظهر هذا من شعارها عيش حرية عدالة اجتماعية- ونتج عنها إسقاط نظام مبارك ومحاكمة رموزه ، ورافقها كذلك كثير من التغيرات في البنية الاجتماعية ، في كل مناحى المجتمع ولاتزال آثارها ممتدة حتى الآن[٨]. وسوف تتبنى الدراسة هذا التعريف.

تداعيات

التداعى في اللغة: أن يدعو القوم بعضهم بعضاً حتى يجتمعوا ، وتداعى المبنى تَصدع وآذن بالانهيار والسقوط " ، تداعتِ الأفكار : تواردت، تواترت واستدعى بعضها بعضا [٩].

التداعى اصطلاحاً: هو علاقة وظيفية تنشأ في أثناء تداعى الأفكار بمعنى وجود صلة بين فكرتين [١٠]، فهو يمثل الآثار المترتبة عن حدث أو فعل ما، أو فكره ما. كما أنه يعرف بأنه رد فعل لحدث ما ، قد يكون متوقع أو غير متوقع ، يأتى في أشكال غير مباشرة ويستمر لمدة من الزمن مثل ما تحدثه الحروب من تداعيات طويلة الأجل [١١]، وهو التعريف الذى تتبناه الدراسة في سبيل رصد التداعيات التربوية للتحديات المجتمعية بعد الثورة.

تداعيات تربوية

الانعكاسات التربوية التى تشمل شقي (الايجابى - السلبى) نتيجة للأحداث الراهنة على الناحية التعليمية والتربوية، وما يترتب عليها من اتخاذ قرارات متعلقة بها أو تغير في السياسة التعليمية أو أهدافها أو مبادئها .

حدود البحث

حدود موضوعية

دراسة التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحادثة في المجتمع المصري بعد ثورة ٢٥ يناير وتداعياتها التربوي .

حدود زمانية

اتخذ عام ٢٠١١بداية للبحث ؛ حيث يعد هذا العام من تاريخ مصر بداية تحولات جديدة في الوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ؛ حيث شهد تغييرات جذرية في البنى الفوقية وحدوث تنمية لجميع هذه الجوانب.

خطة السير في البحث

يسير البحث الحالي وفق الخطوات الآتية:

الخطوة الأولى: تحليل التحديات المجتمعية التي يواجها المجتمع المصري بعد ثورة ٢٥يناير

الخطوة الثانية: رصد أهم تداعيات التحديات المجتمعية بعد ثورة ٢٥يناير على التعليم؛ استناداً إلى الخطوة السابقة.

الخطوة الثالثة : المتطلبات التي ينبغي توافرها في المنظومة التعليمية للتغلب على هذه التداعيات التي تفرضها التحديات المجتمعية.

المحور الأول :- التحديات (التغيرات) المجتمعية بعد ٢٥يناير

تلك التغيرات الحادثة في المجتمع من إنجازات وتنمية من حيث نظام الحكم وطبيعة السلطة السياسية والنظم والمؤسسات السياسية القائمة في المجتمع البناء

القومى واقتصادية من حيث النشاط الصناعى والزراعى والتجارى – والتى لها انعكاس مباشر على التغييرات التربوية التي ظهرت خلال هذه الفترة واجتماعية من خلال شكل العلاقات الاجتماعات

أولاً- التحديات السياسية

ولعل اختمار الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السيئة التى مر بها المجتمع المصرى على مدار ثلاثة عقود استغرقتها فترة حكم مبارك ، ومن أبرز الأوضاع السياسية التي تتمثل في الانفراد بالقرارات السياسية بعيدة عن الشعب ، وعدم تناول حوار يمثل كافة الأطراف المعنية لمناقشة هذه القرارات[١٢]، وكذلك ضعف الأحزاب السياسية بل الحظر من ممارسة أى نشاط سياسى أو إنشاء أى حزب سياسى ذي مرجعية دينية[١٣]، فضلاً عن غياب الديمقراطية وضعف المشاركة السياسية في الانتخابات وتزوير نتائجها . وبخاصة بعد الاعلان عن قانون الطوارئ والذي استمر لمدة ٣٠ عاما من قبل الحكومة المصرية، والذى يقييد الحريات والتعبير عن الآراء[١٤]، وكذلك مظاهر انتشار الفساد ، والفقر، وارتفاع معدلات البطالة ، وغياب مبدا التداول السلمي للسلطة وتزوير الانتخابات[١٥] ، مما أدى إلى رفع المطالب بالاحتجاج والثورة استجابة لمظاهر تدهور عديدة ، ولأوضاع استثارت غصب وسخط غالبية السكان[١٦].

فخرج طوفان من الجماهير على مختلف الأعمار بمظاهرات اجتاحت كل ميادين وساحات الجمهورية مطالبين بحرياتهم السياسية وحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية رافعين بأيديهم شعار (عيش –حرية – عدالة اجتماعية)احتجاجا على الأوضاع التى شهدها المجتمع المصرى من الظلم والفساد والاستبداد حاملين بأيديهم لافتات يسقط حكم النظام ، مطالبين بذلك بإنهاء الحكم الاستبدادى واعطاء حرية الأحزاب والانتخابات نزيهة واتاحة حرية التعبير، واستقلالية القضاء ، وحرية التعبير لوسائل الإعلام دون فرض القيود[١٧] وبذلك تكون مصر سجلت ضمن الشعوب الحرة ، فى ثورة قادها الشباب فى ٢٥يناير٢٠١١ ، والتفت حولها جميع فئات المجتمع ، فى

مشهد عبر من ناحية عن عدالة أهدافها والتصاقها بمطالب الشعب ، وكشف من ناحية أخرى أن لكل ثورة أدواتها وفق العصر الذى تحدث فيه ، وقد لعبت شبكات التواصل الاجتماعى دوراً هاماً في ثورة ٢٥يناير في الكشف عن أنظمة الفساد ، فضلاً عن دورها في تأجيج مشاعر الغضب الجماعية ، وتنظيم الاحتجاجات وكسر حاجز الخوف[١٨].

وقد نجحت الثورة فى إسقاط نظام مبارك ، الثورة المصرية عام ٢٠١١ باحتجاجات شعبية واسعة النطاق على مستوى جمهورية مصر العربية وقد استطاعت بعد ثمانية عشر يوما من الاحتجاج المتواصل اسقاط النظام ووضع حدا لنظام ديكتاتوري ثلاثين سنة للرئيس حسني مبارك، والذى تعد بداية حقيقية لتحقيق طريق الديمقراطية للمجتمع المصرى ، ثم توالى بعد ذلك مسار الديمقراطية، من خلال أن يكون الانتخاب للانتخابات الرئاسية بواسطة الرقم القومي وليس عن طريق الجداول الانتخابية كما كان متبع من ذى قبل. وتمثل هذه المظاهر بتغييرات حكومية غير مسبوقة بما في ذلك انتخابات ديمقراطية شارك فيها العديد من المرشحين والأحزاب[١٩].

وتعد ثورات الربيع العربي بمثابة تعبير عن مدى مشاركة المجتمعات العربية في الحكم واختيار حكامه كمصدر من الشرعية السياسية[٢٠]. وبخاصة الثورة المصرية لعام ٢٠١١ لم يسبق لها مثيل في تاريخ مصر ؛ باعتبارها حركة احتجاج جماهيرية شكلها ونفذها الشعب المصري ليس لخلع النظام قط ، بل للمطالبة بحقوقه [٢١]، ولكن شهدت مصر في هذه الفترة اضطراب على الساحة السياسية منذ اسقاط النظام السابق و تداول السلطة التشريعية ، **وفيما يلى عرض لأبرز ملامح الأوضاع السياسية بعد ثورة ٢٥يناير:**

١- التحول الديمقراطي

تشير عملية التحول الديمقراطي إلى الانتقال التدريجي أو السريع من النظم الشمولية والسلطوية إلى الديمقراطية والليبرالية(٢٢)، وكذلك يعرف بأنه عملية الانتقال من حكم الفرد، أو الحزب، أو النخبة، إلى الحكم الديمقراطي، حيث الأغلبية تمارس الحكم عبر المجالس النيابية (٢٣).

وقد كان العنوان العريض الجامع لفعاليات الحركة الفضفاضة (المظاهرات) في مصر في الخامس والعشرين من يناير هو التخلص من حكم مبارك وحزبه ، والذى اتخذ من تفكيك هياكل الدولة واقتصادها منهجاً حصنته بالقمع المنظم والطبقية السافرة والتخريب المتعمد لأيه روح مدنية ، مما شكل تهديداً حقيقياً لمستقبل الشرائح والفئات المشكلة لهذه الكتلة المقاومة . وقد تطورت هذه الحركات الاحتجاجية بشكل متسارع ، انتهى إلى الانتفاضة الجماهيرية ودمرت هذه الانتفاضة ، فيما يشبه المعجزة ، الذراع الأمنية للنظام الحاكم في أربعة أيام ، وشلت تنظيمه السياسي بشكل كامل ، لكنها تركت مسئولي الحكم المحلى وقيادات البيروقراطية الحكومية بل ومسئولي الحزب الحاكم أنفسهم في مواقعهم ، بعبارة أخرى ، برغم قدرة الحركة على الإطاحة الظافرة بمبارك ، فإنها ما زالت مكشوفة الظهر إن جاز التعبير؛ أي أن قدرتها على التعبئة في المركز لا توازيها قدرة مماثلة على التعبئة في الأطراف من تجمعات سكانية حضرية أو مواقع عمل . كما أن التطور السريع لهذه الحركة لم يسمح بالتجانس بين مكوناتها المختلفة ، مما عجل بظهور تمايزات واضحة في المواقف فور رحيل مبارك. وفى هذا السياق ، لا تناضل الكتلة التاريخية الصاعدة التي قادت الانتفاضة للوصول إلى السلطة أو إلى تنظيف جيوب النظام القديم ، بل تمر بالأحرى بالمنعطف الأكثر صعوبة في نضالها ، وهو تحدى التأسيس الأيديولوجي لسطوة الأوليجاركية الحاكمة ، ومحاولة إعادة اختراع الشعب المصري مرة أخرى كوحدة سياسية وثقافية متميزة ومتنوعة وفقاً لمنطق جديد (٢٤) .

فالتحول الديمقراطى فى المجتمع المصرى بعد الثورة مر بصعوبات بالغة تجعله أشبه بالمخاض العسير ، وربما يكون مأزق هذا التحول محكوماً بمحددات سياسية ، داخلية وخارجية كثيرة ، ولعل ماجعل عملية التحويل الديمقراطى فى مصر بعد الثورة تواجه العديد من التحديات ، أن الثورة التى بدأت فى الشوارع ، لم تصل إلى المؤسسات .

وهذا ما يعكس أن التحول الديمقراطى فى المجتمع المصرى بعد الثورة مر بصعوبات بالغة تجعله أشبه بالمخاض العسير ، وربما يكون مأزق هذا التحول محكوماً بمحددات سياسية ، داخلية وخارجية كثيرة ، ولعل ماجعل عملية التحويل الديمقراطى فى مصر بعد الثورة تواجه العديد من التحديات، أن الثورة التى بدأت فى الشوراع ، لم تصل إلى المؤسسات ، ومن المعلوم أن الديمقراطية بدون مؤسسات تتحول إلى فوضى . وقد حذر الكثير من الباحثين من تداعيات هذه المشكلة التى سبق وأن تجرعت منها أوكرانيا ، التى على الرغم من نجاح ثورتها إلاأنها لم تصل بثورتها إلى المؤسسات الحكومية[٢٥].

ومن المعلوم أن الديمقراطية بدون مؤسسات تتحول إلى فوضى . وقد حذر الكثير من الباحثين من تداعيات هذه المشكلة التى سبق وأن تجرعت منها أوكرانيا ، التى على الرغم من نجاح ثورتها إلا أنها لم تصل بثورتها إلى المؤسسات الحكومية[٢٦] ، فيعد الصراع والتفكك السياسى من أهم المشكلات التي تواجه الثورات بعد قيامها ونجاحها في البداية ، وأن هذا الصراع من أهم العوامل التي قد تؤدى إلى ارتداد الثورات وفشلها في تحقيق أهدافها ؛ وذلك لأنه بمجرد وصول الثوار إلى الحكم تبرز سلسلة من المشكلات الناتجة عن صعوبة تغيير التنمية غير المستقلة؛ بسبب صعوبة الحفاظ على الائتلافات الكبيرة التي كانت فاعلة في قيام الثورات ، بسبب اختلاف الرؤى حول كيفية إعادة صوغ المجتمعات واختلاف القدرة على تنفيذ رؤية محددة[٢٧] فالتحول

الديمقراطى عملية معقدة متشابكة لأنه ينطوي ليس فقط على إسقاط الممارسات السياسية السلطوية واستحداث ممارسات أخرى ديمقراطية ، وإنما ينطوي على تغيير سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي مخطط [28].

٢- حرية إنشاء الأحزاب السياسية والتعددية الحزبية

تعد الأحزاب السياسية بمثابة العمود الفقرى لأية ديمقراطية راسخة فى العالم المتقدم ، فضلاً عن أنها أحد أهم مؤشرات عملية الانتقال الديمقراطى التى وضعها علماء السياسة على مدار أكثر من قرن من الزمان ، وهى أيضاً مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بعمليات التحول الديمقراطى الأخرى مثل الانتخابات وحريات التنظيم والتعبير...إلخ[٢٩]

ومنذ العام الأول من ثورة٢٥يناير جرت تعديلات جوهرية على قانون إنشاء الأحزاب السياسية ، والذى يعد من أهم القوانين في الحياة السياسية بشكل عام ، وقد كان القانون السابق لتنظيم الأحزاب السياسية عائقاً رئيسياً أمام العمل السياسى ؛ حيث استغله النظام السابق في السيطرة على هذه الأحزاب[٣٠] ؛ حيث نص الدستور المصرى الصادر عام٢٠١٤م فى مادته(٥)، على أن يقوم النظام السياسى على أساس التعددية السياسية والحزبية ، والتداول السلمى للسلطة ، والفصل بين السلطات ، والتوازن بينها ، وتلازم المسئولية مع السلطة ، واحترام الإنسان وحرياته على الوجه المبين فى الدستور[31].

فبعد صدور قانون الأحزاب السياسية حدث حالة الانفجار الحزبى وشكلت نواة لنظام ديمقراطى قائم على حرية تشكيل الأحزاب[٣٢]، وفتحت الباب أمام نوع جديد من التعددية الحزبية غير المقيدة كما كان الحال فى عصر مبارك ، وانفتح الباب واسعاً أمام إنشاء أحزاب جديدة معبرة عن كل طبقات المجتمع.

٣- إلغاء قانون الطوارئ

جاء إصدار قانون الطوارئ نظراً لما شهدته مصر من حملات إرهابية تقوم بها منظمات القاعدة الإرهابية تستهدف زعزعة الاستقرار وتمثل خطراً على الأمن القومى للبلاد ، وعلى الرغم من إصدار هذا القانون كاعتراف بحق الدولة في إعلان قانون الطوارئ كتدبير مؤقت تحدده مقتضيات الحالة ، إلا أن مصر ظلت بصورة مستمرة تقريباً واقعة تحت حكم قانون الطوارئ [٣٣]، وقبل بداية حدث ثورة ٢٥يناير كان قانون الطوارئ يتم تطبيقه الذى يشمل تقييدات واسعة النطاق لحقوق وحريات أساسية ، والذي كان يتم تجديده باستمرار طوال أكثر من خمسين سنه من قبل الحكومة المصرية [٣٤] . و يعد اعلان مبارك حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد بمثابة حملة للقمع على الحرية الاجتماعية والاعتقال و حظر الحزب ؛ حيث زادت فجوة الثروة بشكل كبير خلال فترة حكم مبارك[٣٥]. وقد جاءت ثورة يناير وتم إلغاء قانون الطوارئ .

ثانياً- التحديات الاقتصادية

تعرض الاقتصاد المصري بعد قيام ثورة ٢٥يناير لهزات عنيفة أدت إلى تباطؤ نموه ، فقد كشفت هذه المرحلة عن هشاشته وبخاصة خلال الفترة الانتقالية وما يشوبها من تطورات سياسية وأمنية شديدة التعقيد بسبب استمرار الانفلات الأمنى وعدم الاستقرار السياسى ، وسوء الإدارة لاسيما بانهيار في مجال السياحة مما دفع أصحاب الفنادق إلى تسريح العمال . وقد أدي ذلك إلى استمرار تراجع معدلات النمو وتصاعد معدلات البطالة واستمرار خروج رؤوس الأموال الأجنبية وانحسار موارد السياحة وبالتالى استمرار التراجع فى احتياطيات مصر الدولية، فانخفضت قيمة الجنية المصري مقابل الدولار. **وفيما يلى عرض لأهم مؤشرات الأوضاع الاقتصادية بعد ثورة ٢٥يناير**

١- تراجع معدل الناتج المحلى الإجمالى

شهدت فترة ما بعد ثورة يناير انخفاضا حادا في معدلات النمو مقارنة بما كان قبل هذه الفترة ، فقد انخفض معدل النمو من (٥,١٪) خلال عام٢٠٠٩/٢٠١٠إلى (١,٨٪)في عام٢٠١٠/٢٠١١، وإن ارتفع بنسبة ضئيلة جداً خلال العام٢٠١١/٢٠١٢ بمعدل (٢,٢٪)، وإن هذا التباطؤ انعكس بشكل عام على جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، ولكن أكثر القطاعات تأثرا بشكل سلبى القطاعات السلعية[٣٦].

ثم اتخذ النمو الاقتصادي معدلات متذبذبة ففي عام ٢٠١٢/٢٠١٣ أنخفض ليسجل (٢,١٪) ، ثم ارتفع ببطء في عام ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى (٢,٢٪) ، ثم اتخذ معدلاً مرتفعاً في عام ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى (٤,٢٪)، واستمر في الارتفاع بمعدل بطء ليصل في عام ٢٠١٥/٢٠١٦إلى (٤,٣٪)، ثم انخفض في عام ٢٠١٦/٢٠١٧إلى (٤,٢٪)[٣٧] .

ونلاحظ أن معدل النمو الاقتصادى انخفض بشكل ملحوظ خلال ثورة ٢٥يناير ، وقد يرجع ذلك إلى الأوضاع السياسية التي مرت بها البلاد ، من حالات الاضطرابات والاحتجاجات التي شملت جميع القطاعات ، مما أدى إلى عدم انتظام عجلة الانتاج ، على الرغم أن معدل الناتج القومى كان منخفضاً مقارنة بدول الأخرى ، إلا أنه ازداد في معدلات الانخفاض ، ولم يستطع حتى الان أن يحقق معدلات تتماشئ مع المعدلات العالمية.

٢- انخفاض معدل الاستثمارات

شهد العالم خلال العقود الماضية توسعا هائلا في معدلات الانفتاح الاقتصادى وفى حركة التبادل التجارى وتنقل رؤوس الأموال والمالة بين الدول ، وهو ما نتج عنه تسابق شرس بين الدول – الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ٠ لجذب الاستثمار . ويرجع ذلك إلى ما أدركه العالم من أهمية الاستثمار ومردوده الإيجابى المباشر وغير المباشر على تعزيز النمو الاقتصادى المستدام . وهذا يعنى وجود علاقة طردية مهمة ومباشرة بين معدل الاستثمار وحجم النمو الاقتصادى ، إذ أن معدل

الاستثمار المنخفض ينتج عنه معدل منخفض للناتج المحلى الإجمالى وبالتالى نمو اقتصادى منخفض [٣٨].

كما أن معدل الاستثمار له تأثير على الأوضاع المحلية للدولة ، ولقد كان للمخاطر الجغرافية السياسية والصراع الإقليمى تاثير شديد على تدفقات الاستثمار الأجنبى إلى الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية في بلدان الدول المستقلة . وانخفضت تدفقات الاستثمار المباشرة الصادرة من الاقتصاديات التي تمر بمرحلة اتقالية بنسبة ٣١ ٪ أو ما يقدر ب ٦٣بليون دولار [٣٩].

فقد عانت مصر خلال السنوات الخمس الماضية من تردى الوضع الاقتصادى ، متمثلا في الانخفاض الحاد في معدلات النمو الاقتصادى والاستثمار الخاص ، والتراجع الشديد في تدفقات الاستثمار الأجنبى بل وخروج الكثير منه ، والانخفاض في حصيلة مصادر النقد الأجنبى التي يعتمد عليها الاقتصاد المصري بشكل رئيسى في تكوين احتياطاته خاصة العوائد من السياحة وحصيلة الصادرات وعلى راسها الصادرات الخدمية ، والارتفاع في تكلفة الانتاج كنتيجة مباشرة للاضطرابات الأمنية وصعوبة الحصول على النقد الأجنبى لاستيراد المواد الخام اللازمة للإنتاج وقد سجل معدل الاستثمار خلال العام٢٠١٠/٢٠١١ (١٧,١٪) مقابل (١٩,٥) في العام السابق له ، ثم انخفض إلى (١٦,١٪) في العام٢٠١١/٢٠١٢، و استمر في الانخفاض حتى وصل (١٤,٤٪) في عام ٢٠١٥/٢٠١٦[٤٠].

٣- عجز الموازنة العامة

تعانى مصر منذ سنوات عديدة انخفاضاً في الموازنة العامة للدولة ، إلا أن الأمر ازداد سوءاً – وبخاصة بعد ٢٥يناير نتيجة للأوضاع السياسية التي مرت بها الدولة مما أثرت سلباً على الاقتصاد المصري فانخفض معدل الاستثمار ات مما أدى

إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي وبالتالي ارتفع معدل العجز للموازنة العامة مما سيؤثر على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين

وتشير الإحصاءات إلى ارتفاع معدل الموازنة العامة فى العام ٢٠١٠/٢٠١١إلى (٩,٨٪) مقابل (٨,١٪) في العام السابق له ، ثم استمر في الارتفاع ليصل خلال العام ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى (١٢,٨٪) ([٤١])، ثم انخفض عجز الموازنة في عام ٢٠١٤/٢٠١٥،إلى (١١,٥٪) ، ثم عاود بالارتفاع في عام ٢٠١٥/٢٠١٦ليصل إلى(١٢,٣٪)، ثم انخفض في عام٢٠١٦/٢٠١٧ليسجل (٩,٨٪)([٤٢]).

ومن الملاحظ لهذه النسب السابقة بأنها تذبذب حول الارتفاع والانخفاض ، وإن كانت النسب المنخفضة تشير إلى انخفاض وعجز في الموازنة العامة ، والنسب المرتفعة تعكس القلق حول حالة الاقتصاد المصري على الرغم من أن الأوضاع التي تمر بها الآن في حالة من الاستقرار إلا أن الاقتصاد المصري ما زال يعانى من تنام وبطء .

٤- **ارتفاع معدل التضخم**

شهدت مصر انخفاضاً طفيفاً في معدل التضخم خلال عام٢٠١٠/ ٢٠١١ليسجل (١٠،٥٪)مقابل (١١,١٪)في العام السابق له ([٤٣])، ثم انخفضت هذه النسبة في ٢٠١١/٢٠١٢ لتصل إلى (٧,٣٪)، ثم أخذت تتذبذب وصولاً إلى أعلى نسبة ارتفاع منذ ثورة ٢٥يناير لتسجل في عام ٢٠١٥/٢٠١٦(١٤,٥٪)([٤٤]). وإن كانت هذه الأرقام تشير إلى ارتفاع في معدل التضخم بنسب معينة ، إلا أنها لا تعكس المعدل الحقيقي للأعباء التي تواجه المواطنين وبخاصة أصحاب الدخول المنخفضة .

وهنا تجدر الإشارة إلي أن مؤشرات النمو الاقتصادى التي تعانى منها مصر بعد الثورة ليست مرتبطة كلياً بثورة ٢٥يناير ، ولكنها ترجع إلى السياسات المالية المتبعة من قبل النظام السابق ، الذى كان يحرص على رفع نسبة النمو دون تحقيق توزيع عادل للمحافظة على حق الأجيال القادمة مما يحقق التنمية المستدامة للمجتمع ، وإن كانت تلك مظاهر الضعف والتدنى زادت بعد ثورة

تبعا للأحداث السياسية التي مر بها المجتمع المصري ، ولعدم استقرار الأوضاع الأمنية مما أدى إلى انخفاض معدلات الاستثمار ، فأدئ إلى ارتفاع نسبة الدين العام ، واختلال في ميزان المدفوعات ، وعجز الموازنة العامة للدولة لتلبية حاجات المواطنين من السلع الاساسية فساءت أحوال المواطنين ، مما يقلل الثقة في إداء السياسات الاقتصادية ، وبخاصة بعد ارتفاع الشديد المصاحب للسلع الاستهلاكية الضرورية لديهم. وهذا يتطلب من السياسات الاقتصادية والمالية وضع خطة تراعى تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع ، والتي يتم من خلالها تلبية حاجات المواطنين وتحقيق النمو الاقتصادى على المدى القصير والبعيد .

ونستنتج مما سبق، أن الأوضاع الاقتصادية أصبحت أسوأ مما كانت عليه قبل ثورة ٢٥يناير٢٠١١، وقد أشار (جون فوران John,Foran) بأن الثورات غالباً ما تبدأ في شكل حركات شعبية يرافقها الأمل والتفاؤل ، ولكنها تفضى في أوقات لاحقة إلى أزمات اقتصادية ، والفشل في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي قامت من أجلها ، ويرجع ذلك إلى الصراع والتفكك السياسى والأزمات الاقتصادية والتدخل الخارجى التي يسعى إلى حصار الدولة اقتصاديا من خلال قطع مصادر التمويل الخارجى والمساعدات الخارجية والتجارة الخارجية والعمل مع قوى داخلية لوقف عجلة الانتاج . وهذا ما حدث في مصر بعد ثورة ٢٥يناير٢٠١١[٤٥].

ثالثاً- التحديات الاجتماعية بعد ثورة ٢٥يناير

يعد الوضع الاجتماعى في أى مجتمع بمثابة تداعيات للوضع الاقتصادى فيه ، وبلا شك أن أى تغير في قوى الانتاج تنعكس أما سلبا اوايجابا على الفرد والمجتمع . فكلما كان الوضع الاقتصادى مستقر ولا يعانى من زيادة في معدلات التضخم ، أو ارتفاع في نسبة الدين أو عجز الموازنة العامة كلما كان الأفراد راضيين بأوضاعهم لتلبية احتياجاتهم . وإن اختلف فيشكل عائق أمامهم

مما يجعلهم غير راضيين بالوضع القائم لسوء أحوالهم فينعكس سلبا على المجتمع. فالعلاقة بين أنظمة المجتمع المختلفة هى علاقة توازن نسبى ،فاستقرار الاوضاع السياسية تنعكس على الاستقرار الاقتصادى ومن ثم استقرار الاوضاع الاجتماعية في المجتمع ، مما يبعث الهدوء في الشارع المصري لثقتهم في النظام السياسى للدولة.

وتأسيسا على ما سبق ، يتضح أن ما شهده المجتمع المصري قبل ثورة ٢٥يناير من اضطرابات وغضب أصاب المصريين واجتاح شوارعها كان انعكاساً لتردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، مما دفعهم إلى الخروج للمطالبه بحقوقهم ، وكذلك يعانى المجتمع المصري من اضطرابات وخلل في الأوضاع الاجتماعية بعد الثورة نتيجة لأن الاقتصاد المصري ما زال في حالة المرض ولم يتعافئ بالقدر المطلوب ، الذى يحقق أهدافه ، **وفيما يلى عرض لأهم المؤشرات الدالة على تدهور الأوضاع المجتمعية بعد الثورة:**

١- **انتشار وزيادة حجم العنف والجرائم**

يعد العنف من الظواهر المنتشرة في المجتمعات والدول على مختلف العصور ، ولا شك أن أحد المؤشرات المهمة في قياس استقرار النظم السياسية ، وشرعيتها يتمثل في غياب العنف ، ومن ثم توجد علاقات متعددة فيما بين العنف والسياسة ، وذلك ما بين السعى لاستقرار النظم السياسية ، وما بين ممارسات مؤسسات تجاه الأفراد والجماعات ، والسياسات العامة ، ووجود الصراعات العنيفة داخل المجتمعات ، والتى يمكن أن تكون بين أطراف متعددة ، وهو ما يحتاج إلى دراسة مفهوم العنف وأنماطه للوصول إلى علاقته بالسياسة [٤٦].

وقد ازداد معدل ارتكاب الجريمة بعد ثورة ٢٥يناير ، فقد كشفت نتائج استطلاع بعض الأسر عن مسح لرصد أحوال الأسرة المصرية عن ارتفاع معدل الجريمة ؛ حيث ترى غالبية الأسر(٨٩,٩٪)أن معدل الجريمة في مصر ارتفع خلال عام

٢٠١٢مقارنة بعام٢٠١٠، وأن حوالى (٩٠,٢٪)من الأسر يشعرون بحالة من الانفلات الأمنى خلال عام ٢٠١٢ مقابل (٩,٨٪)لم يشعروا بذلك [47].

٢- الفقر

يعد الفقر من الظواهر الاجتماعية الخطيرة والتي تمثل عائقاً من معوقات تحقيق التنمية في أى مجتمع ، كما أنه ذو علاقة وثيقة بالوضع الاقتصادى القائم في المجتمع ، ونظرأ لحالة الركود التي يمر بها المجتمع وبخاصة بعد الثورة ، أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة ومن ثم ارتفع معدلات الفقر.

وقد بلغ عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في عام٢٠١٢/٢٠١١ حوالى(٤,٨٪)، وفى عام ٢٠١٤/٢٠١٣ نحو(٤,٤٪)، ووصل إلى معدلات مرتفعة في عام٢٠١٦/٢٠١٥ إلى (٥,٣٪)[٤٨].

٣- البطالة

تعد البطالة ذات علاقة وثيقة بالهيكل الاقتصادي ، فكلما كان مستقراً كلما قلت معدلات البطالة ، وكلما حدث اختلال وعدم استقرار انعكس بالسلب على ارتفاع معدلات البطالة ، فالبطالة عائق أمام المجتمع لتحقيق التنمية، ولعل الأحداث التي مر بها المجتمع المصري بعد ٢٥يناير ، من اضطرابات سياسية ومع قلة الاستثمارات ، وهبوط السياحة أدى إلى زيادة نسبة البطالة للأفراد الذين كانوا يعملون بهذه النشاطات . حيث ارتفع نسبة المتعطلين الخارجين من العمل من(١٥,٤٪)في عام٢٠٠٩إلى (٢٥,٣٪)في عام ٢٠١٢، ويمكن تفسير ارتفاع هذه النسبة نتيجة تسريح العمالة من المصانع والشركات التي توقفت عن العمل بالحكومة او القطاع الخاص خلال الثورة بالإضافة إلى تدهور وتراجع قطاع السياحة والنشاط السياحى والمستوعب لاعداد كبيرة من العمالة [٤٩]

وقد وصل إجمالى نسبة البطالة في مصر بعد الثورة في عام ٢٠١٠/٢٠١١ إلى (١٢,٠٪) مقابل (٩,٠٪) في العام السابق له ، ثم واصل الارتفاع ليسجل في عام٢٠١١/٢٠١٢(١٢,٧٪)،ثم أخذت هذه النسبة تذبذباً بين الانخفاض والارتفاع وصولاً إلى (١٢,٧٪) في عام٢٠١٦/٢٠١٧[٥٠].

رابعاً- التحديات الثقافية بعد ثورة٢٥يناير

١- الأمية

تعد الأمية بكافة أشكالها آفة من الآفات الاجتماعية ، وبشكل خاص إذا اتسع نطاقها لتشمل قطاعات كثيرة ، وعلى الرغم من أن الجهود المضنية التي يبذلها المجتمع المصري لمواجهة مشكلة الأمية الأبجدية ، إلا أن هذه المواجهة ما زالت من أكبر التحديات التي تواجه المجتمع المصري [٥١]، وإذا كانت هذه الجهود قد استطاعت تقليل نسبة الأمية ، وحسب بيان مركز الإحصاء والتعبئة المصري فإن نسبة الأمية وصلت في عام ٢٠١١ إلي (٢٦,١٪)، ثم انخفضت إلى (٢٤,٩٪)في ٢٠١٢، ثم أخذت هذه النسب تتذبذب حتى وصلت نسبة الأمية في عام٢٠١٥(٢٠,٩٪)[٥٢] ، إلا أن هذه الجهود لم تنجح في الوصول بالأمية إلى مستوى المطلوب بين الدول الأخرى ، وبخاصة إذا كان الحديث عن الأمية الأبجدية ، ودول العالم تتحدث عن الأمية التكنولوجية.

٢- الثورة المعرفية والتكنولوجية

يعيش المجتمع المصري في ظل مجتمع جديد يتشكل وفقا لمبادئ وقيم جديدة ، والواقع أن النظرة الفاحصة للتغيرات التي حدثت تشير إلى أنها محصلة ثلاث ثورات في الواقع ، ثورة سياسية وهى ثورة٢٥يناير أدت إلي الاطاحة بالنظام السابق الذى استمر ما يقرب من ثلاثين عاماً ، وأسقطته ، وبدأت تضع قدميها على بداية الطريق للتحول الديمقراطى القائم على الحرية والديمقراطية في إبداء الرأى . أما الثورة الثانية فهى الثورة الهادئة التي حدثت في نسق قيم المجتمعات الصناعية المتقدمة وتتمثل في الانتقال من سيادة القيم المادية إلى القيم ما بعد المادية ، مما أدى إلى ظهور

مفاهيم جديدة مثل نوعية الحياة ، وضرورة الحفاظ على البيئة ، ليس ذلك فقط بل أدت إلى بعث المشاعر القومية الحادة من جديد .وأخيراً ثورة معرفية وتتمثل في الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة [٥٣].

فسرعة تدفق المعلومات مع تطور التكنولوجيا الهائلة أصبحت تفرض على الفرد المصري التعامل معها ولا يمكن العيش منعزلاً عن هذا الكم الهائل المعارف والتكنولوجيا، ولم يعد هناك حواجز مكانية ، وأصبحت ضرورة ومطلباً أساسياً في حياة الأفراد ، إلا أنها تفرض أيضاً تحديات تهدد الثقافة العربية من خلال ما تبثه من مواد قد لا تتناسب في كثير من الأحيان مع القيم والمبادئ وثقافة المجتمع العربى بصفة عامة والمجتمع المصري بصفة خاصة ، وهذا الكم الهائل من الثقافات المتعددة التي تواجه الفرد في كل زمان ومكان يجعله في حيره من أمره ويصبح أسيراً لما يراه ويسمعه ، مما ينعكس بالسلب على الهوية لديهم وقيم المواطنة.

٣- **اختلال منظومة القيم**

تمثل القيم أحد الأركان الأساسية لثقافة المجتمع ، كما أنها المعيار الأساسى الضابط لسلوك الفردى والجماعى ، وإحدى المؤشرات المهمة لنوعية الحياة ومستوى الرقى والتحضر في أى مجتمع [54]. وبعد ثورة يناير تعرضت القيم إلى هزة عنيفة أدت إلى تغير الكثير من سمات الشخصية المصرية ، فشاهدنا أعمال التخريب والعنف والبلطجة والسرقة ، وطفت القيم السلبية على الساحة كالمصلحة الفردية مقابل المصلحة العامة وطغيان المادة والكسب السريع بغض النظر عن مصدره ووسائله.

وغدت هذه التحديات تدفعنا للتفكير بالعملية التعليمية حتى يمكن متابعة هذه التطورات وملاحقتها على أكمل وجه ، بحيث لا نكون متأخرين عن هذا العصر ،

الذي يفرض علينا ضرورة إجراء مراجعة جذرية وشاملة للسياسيات والاستراتيجيات التعليمية ، والتى تعد معياراً للحكم على تقدم الشعوب والأفراد ، وإذ كانت المنظومة التربوية تقوم على عدد من مكونات المجتمع المختلفة الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية ، مما يستوجب التركيز عليها وعلى كل عنصر من مكوناتها [٥٥].

المحور الثاني :-التداعيات التربوية للتحديات المجتمعية بعد ثورة ٢٥يناير

يعيش مجتمع القرن الحادي والعشرين العديد من التحديات منها المحلية والعالمية على حد سواء ، ولم تكن مصر في منأى عن هذه التطورات التي ألقت بظلالها على كافة مجالات الحياة ولاسيما النظام التعليمي – بسياسته التقليدية – فما زال يركن إلى أهداف ومناهج وطرائق تدريس وآليات وبرامج جعلته غير قادر على مواكبة التطورات المعاصرة ، فزادت الفجوة اتساعاً بينه وبين أنظمة تربوية ربما كان النظام التعليمي سبباً في إنشائها ودعمها ، فتبدل الحال من القيادة والريادة للنظام التعليمي المصري سابقاً إلى التبعية وضعف القدرة على مجرد ملاحقة تلك الأنظمة الناشئة تحت ريادته ورعايته[٥٦].

وقد أضفت الثورة بتحولاتها ودعواتها الاصلاحية انعكاسات على التربية ، فالعلاقة بين التربية والتغيير والاصلاح علاقة جدلية ، لكونها قائمة على تناقض أساسي ، ففي الوقت الذى تسعى فيه التربية الحفاظ على الواقع وتأصيل الهوية الحضارية ، تسعى في الوقت نفسه لتغيير هذا لوضع وإصلاحه . ومن ثم فإن نجاح الاصلاح المجتمعي يكون مرتبطاً بنجاح التغيير والتأصيل التربوي الذى يتبنى توجهات وقيم الإصلاح ويمهد له . وحيث أن الثورة فرضت تحديات من أبرزها ضرورة تغيير دور المؤسسات التربوية عامة ، والمؤسسة التعليمية بصفة خاصة . لتلبية طموحات الثورة ، وكذلك مسئولية تحقيق أهدافها من إعداد للقوة البشرية والكوادر المتخصصة في المجالات المختلفة ، وتأهيلهم وتثقيفهم بما يفي بمتطلبات عمليات الإصلاح والتنمية المجتمعية الشاملة [٥٧].

وقد بات واضحاً أن التغيير مظهر مهم في ميدان التربية ، نظراً لما تواجهه المؤسسات التربوية من تحديات أفرزتها العديد من التغيرات . وإذا كانت هذه التغيرات متعددة ومتنوعة ، وظهرت العديد من الكتابات التي ترصدها وتحدد آثارها ، إلا أن الهدف هنا هو أن نتوقف أمام بعض ظواهرها لنرى مدى تأثيرها على الانسان المصري ، وما يرتبط بهذا وتهدف اليه ، ويدخل في نسيج حياة المجتمع المصري بكافة أبعادها ألا وهو التعليم (٥٨).

وبنظرة تحليلية مدققة لأحوال وواقع تعليمنا الراهن نجد التحديات التي تواجهه عديدة ومتنوعة ، فالمتعلمون يتدفقون عاماً بعد عام ؛ نتيجة لزيادة الوعى بأهمية التعليم ، وزيادة الطلب الاجتماعي عليه ، والزيادة السكانية المستمرة ، ويؤدى هذا أو ذاك إلى مشكلة نقص المباني المدرسية ، وتقليل فرص الإتاحة التعليمية . والاستيعاب الكامل للمتعلمين ؛ حيث تضيق المدارس بهم ، وترتفع الكثافة الطلابية بحجرات الدراسة مما ترتب عليه ضعف ثقة الأسرة في المدرسة وما تقدمه من تعليم لأبنائها ، مما أدى للاتجاه إلى السوق السوداء في التعليم ، ونقصد الدروس الخصوصية ، والتي أصبحت ظاهرة مرضية مزمنة في جسد التعليم المصري ، فضلاً عن ظاهرة الكتب الخارجية ، ومذكرات معلمي الدروس الخصوصية . وهناك تحدى المناهج والمقررات المدرسية وحاجاتها المستمرة إلى التطوير والتجديد وملاحقة العصر . ومن التحديات أيضاً التي تواجه المدرسة المصرية قلة الدعم المجتمعي وضعف المشاركة المجتمعية في الارتقاء والنهوض بالعملية التعليمية بها ، حيث لم يرق ذلك الدعم وتلك المشاركة إلى أن يكون ثقافة مجتمعية فاعلة ، فضلاً عما سبق من تحديات تواجه المدرسة المصرية تعد اكثر خطورة ألا وهو التيار المناهض لفكر الإصلاح التعليمي والتربوي ومحاولة عرقلة مسيرته. والمتمعن لواقعنا التعليمي يستشف توابع أزمة التعليم المصري والمتمثلة في مخرجاته غير المؤهلة لسوق العمل وتأثيره السلبى

على شخصية الطالب المصري وعقليته ، حيث بات يعانى من تدهور المناهج وتخلفها عن العصر الذى نعيش فيه . وصولاً لمرحلة الثانوية العامة التي باتت كحلبة سباق ، تلتهم دخول الأسر المصرية ، وقد يوصم الطالب بالفشل رغم حصوله على مجموع درجات بنسبة ٩٥٪ أو أكثر. وقد ترتب على التحديات السابقة ظهور كم هائل من المشكلات لعل أهمها : ارتفاع كثافة الفصول ، مع قلة اعداد المدارس ، وتعدد الفترات الدراسية ، والاعتماد على طرق التدريس التقليدية ، وغياب التنمية المهنية ، وانعدام الربط بين البرامج التدريبية والاحتياجات التنموية ، وارتفاع نسبة العاملين بالجهاز الاداري مقارنة بالمدرسين ، وضعف قدرة الإدارة المدرسية على إحداث الإصلاح المدرسي في جودة العملية التعليمية ، بالإضافة إلى الارتفاع الكبير في نسب النجاح والمجاميع المرتفعة التي لا تعكس المستوى الحقيقي للطلاب ، وهو أيضاً ما لا يتناسب مع سوق العمل . بالإضافة إلى قصور التمويل الحكومي للوفاء باحتياجات عملية الإصلاح التعليمي ، كما أن ميزانية التعليم يتجه معظمها للأجور[٥٩].

كما أن النظام التعليمي المصري يعاني من معوقات تنظيمية ، وفنية ، ومنهجية متعددة ، بسبب ما كانت تركن إليه سياسته من مكونات تعكس غموض الأهداف ، وضيق النظرة المستقبلية ، ومناهج تقليدية ، وطرائق التدريس غير المناسبة ، وضعف مستوى مناسبة المقررات الدراسية ، وعدم قدرتها على استيعاب تطورات العصر ومتطلبات التطور والتنمية المستدامة ، وترهل الهيكل التنظيمي وتضخمه وضعفه، وما يستتبعه من ضعف مستوى استقراره ، بسبب انتشار السلوكيات المرضية من الروتين ، والرشوة والمحسوبيات ، وتركز الهيكل حول الأشخاص وليس حول وليس حول الأهداف والوظائف ، مما أدى إلى التسلط والتحكم وانتشار الروتين ، وغياب الموضوعية بدرجة كبيرة. وفيما يتعلق بالأنشطة وخطط الدراسة ، فما زالت تركن إلى اساليب تتجاهل ميول الطلاب واتجاهاتهم ، وما زالت نظم القبول والتسجيل تعانى من الجمود وعدم المرونة ، ومما يزيد الأمر تعقيداً المبالغة في منح صلاحيات واستثناءات لمجموعة من الأفراد دون غيرهم ، بسبب خلل في آليات النظام التعليمي

ومرتكزاته . كما تعاني نظم الامتحانات وتقييم الأداء من مشكلات إدارية وفنية ، تمخض عنها سلوكيات غير مرغوبة كتسرب الامتحانات ، وضعف مستواها ، واقتصارها على قياس قدرات عقلية دنيا مثل الحفظ والاستظهار ، وتجاهل القدرات العقلية العليا مثل الإبداع والتخيل ، ولم ينحصر التقصير في النظام التعليمي على مشكلاته الداخلية ، بل امتد إلى ما هو خارج المنظومة التعليمية ، فضعف التنسيق مع مؤسسات المجتمع للوفاء بمتطلبات سوق العمل واحتياجاته، فانتشرت البطالة ، وعزفت المؤسسات عن استقطاب الخريجين ، واشترطت حصولهم على مؤهلات إضافية في أغلب الأحيان[٦٠] .

فالنظام التربوي يعد من أحد الأنظمة الفرعية في أى دولة ، ومثله في ذلك النظام السياسى والنظام الاقتصادى والنظام الاجتماعى والنظام الثقافى . وتتداخل هذه الأنظمة مع النظام التربوي في علاقة تبادلية تأثرا وتأثيرا . إلا أن النظام التربوي له خصوصية تميزه عن باقى الأنظمة ، إذ يفترض فيه أن يكون حساسا للتغيرات التي تحدث في الأنظمة الفرعية الأخرى ، وأن يستجيب لها بتعديل أهدافة وفقاً لهذه التغيرات ، وإذا لم يستطيع الاستجابة لهذه التغيرات والتكيف معها فقد ثقة المجتمع به وتعرض للنقد .

فالنظم التعليمية تتفاعل مع التغييرات المحيطة بالعملية التعليمية ، فهذه النظم ليست وليدة الصدفة بل هى نتاج مجموعة من التحديات داخل النظام نفسه أو خارجه ، هذه التحديات خارج النظام التعليمي (كالتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ....وغيرها)، والعوامل داخل النظام التعليمي (كفلسفة النظام التعليمي وأهدافه والادارة التعليمية و المناهج ..وغيرها).

إن صنع السياسة التربوية في مصر تأثر بالتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة التي أبرزت أنماطا مختلفة من المشكلات ، التي شكلت

تحديات أمام صانعى السياسات التربوية . وفى ضوء هذه المعطيات من منطلق دائرة الأثر والتأثير . وفى إطار من العلاقات المتشابكة . ولهذا فإن هذه الابعاد والتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي سادت في مصر خلال الفترة بعد ثورة ٢٥يناير قد اثرت على السياسات التربوية والتى يمكن تصنيفها على النحو التالى :

أولاً- التداعيات التربوية للتحديات السياسية بعد ثورة٢٥يناير

لم تكن مصر بمعزل عن الأحداث العالمية وتطوراتها وتغيراتها في جميع مناحي الحياة اقتصادية واجتماعية علمية كانت أو تكنولوجية ، فمصر ليست جزيرة منعزلة لايمكن لها أن تكون كذلك ، بل هى جزء من عالم واسع بما فيه من نظام اقتصادى عالمى ؛ حيث شهد المجتمع المصري منذ بدايه القرن الحالى تغييرات شتى ربما أبرزها ثورة ٢٥يناير ، والتى حملت مع التغير السياسى تغيرات اجتماعية واقتصادية أعادت تشكيل بناء المجتمع المصري بما فيه من قوى عمل وانتاج مختلفة. وقد فرضت هذه التغيرات الحادثة في المجتمع المصري بعد ٢٥يناير سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تداعياتها التربوية . والتي أحدثت هزات عنيفة في منظومة التعليم : فلسفتها وسياساتها وأدوارها ومؤسساتها ومناهجها وأساليبها.

فالنظام التعليمي في أي بلد يتوقف جودته وتقدمه على جودة النظام السياسي والاقتصادي، والاجتماعي كون التعليم لا يعيش بمعزل عن هذه الأنظمة وإنما يتفاعل معها ويتأثر بها سلبا وإيجاباً ، فالنظام التربوي لا يستطيع أن يزيل الفقر وينشر الوعى الاجتماعي الصحيح في غياب دور فاعل للقوى السياسية والوطنية الفاعلة ؛ لذا فإن التطور والتغير الذي يصيب النظام السياسي يصيب أيضاً التربية بوصفها متداخلة معه وفاعلة فيه ومتأثره به [٦١].

لذلك بات واضحا أن تقدم الأمم وتخلفها يقاس بما وصل إليه التعليم ، فالتعليم هو المرآة الحقيقية التي يعكس الحال التي وصلت إليه الأمم من تقدم أو رجعية فعلى مر التاريخ وفى مختلف الحضارات نجد أنه عندما تريد أمة من الأمم أن تنهض تتجه إلى إصلاح التعليم وتطويره بما يتحقق أهدافها التي تسعى إليها ، فلا

يمكن فعل التعليم في أى نظام دولى عن السياسة العامة لتلك الدولة ، كذلك لم يحدث أن وجدت دولة متخلفة علمياً وعملياً عن أقرانها من الدول ونجد أنها ناجحة اقتصادياً أو اجتماعياً أو سياسياً، فالتعليم هو قاطرة التنمية الحقيقية داخل أى مجتمع من المجتمعات[٦٢] .

وتأسيساً على ذلك ، نستنتج أن النظام التربوي وسياساته في مصر ليس بعيداً عن سياق التطور السياسى فهو ليس بمنأى عما يحدث من تغيرات سياسية ، فتطور السياسات التربوية يعكس ارتباطاً عميقاً بالتطورات السياسية وكذلك انعكاس لما يسود في المجتمع ، وما يحيط به من ظروف ، وقد تأثرت السياسات التربوية في مصر بالمتغيرات السياسية مختلفة .

فالسياسة التربوية جزء لا يتجزأ من السياسة العامة للدولة ، والتى تستمد توجهاتها من الفلسفة التربوية المشتقة من فلسفة المجتمع ، وهى في المحصلة ، عبارة عن انعكاس لواقع المجتمع وتطلعاته وحاجاته وإمكاناته . ولهذا لابد أن تكون هذه السياسات التربوية مرنة وواضحة ومتكاملة وواقعية لتحقيق أهدافها . وإنجاز ما تصبو إليه، وأن تكون ذات طبيعة توجيهية عامة مستمرة ومتطورة ، لا تتأثر بتغير الأشخاص، وتتكيف مع الظروف المتغيرة [٦٣].

كما أن النظم التعليمية تقوم على أسس دستورية ، تشريعية ، قانونية ، وتتأثر بالتوجهات والوثائق المستمدة من طبيعة النظم في الدولة ؛ وحيث أن التشريع التربوي في أى دولة يمثل عنصرا أساسيا في البنية التعليمية وأدائها ، والذى يعكس فعل الارادة السياسية في التعجيل ؛ التنمية الشاملة أو إعاقتها. فبموجب الأصول الدستورية للقوانين والأنظمة التربوية تتحدد مسؤوليات الدولة نحو مواطنيها ومجتمعاتها . وتحدد حقوق هؤلاء المواطنين . والكيفية لتحقيق هذه التشريعات . إن منهج السياسيات التعليمية ، والمبادئ التي تسير عليها ، تؤثر في مضمون العملية

التعليمية وأبعادها الكيفية . ولعل منهج السياسات التربوية ، والقواعد التي تسير عليها ، تؤثر في مضمون العملية التعليمية وأبعادها الكيفية . فالتعليم لم يعد مسألة مقررات دراسية جامدة ، تقف فيها مهمته عند حدود استيعاب المتعلم لها ، ولكن أصبح مرتبطاً عضوياً بحركة المجتمع ومتطلباته ، وأن الاهتمام بالتعليم هو بمثابة المعايشة لقضايا الشعب في حاضره واستقراء لها في المستقبل . فقد أشارت البحوث ، وفى تناولها لمختلف القضايا التربوية ، أن من أسباب تلك المعيقات أو الخلل ما يعود إلى عجز السياسات التربوية ، وعدم مواكبتها واستجابتها لحاجات المجتمع وتطلعاته[٦٤]. وتتضح التداعيات التربوية للتحديات السياسية في الآتى :

١-مبادئ السياسة التعليمية في الدستور

يعد الدستور من المصادر الأساسية للسياسية التعليمية ؛ حيث تحدد مبادئ السياسية التعليمية وفقاً له ، وكذلك يعد أهم عقد اجتماعى بين الشعب والدولة بسلطاتها فهو يضع القواعد الحاكمة بين المواطن والنظام السياسى من ناحية ويحدد حقوق المواطنة وواجباتها من ناحية ثانية ويحدد اختصاصات السلطات الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية وينظم العلاقات بينهما من خلال تحقيق التوازن بين السلطات وكذلك الرقابة فيما بينها من ناحية أخرى[٦٥].

حيث جاءت مواد التعليم في الدستور ٢٠١٤على النحو التالى[٦٦]:

المادة ١٩: التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمي فى التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه في مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية.

والتعليم إلزامى حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية، وفقاً للقانون.

وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومى للتعليم لا تقل عن٤٪ من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية.

وتشرف الدولة عليه لضمان التزام جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمية لها.

المادة ٢٠ : تلتزم الدولة بتشجيع التعليم الفني والتقني والتدريب المهني وتطويره، والتوسع فى أنواعه كافة، وفقا لمعايير الجودة العالمية ، وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل.

المادة ٢١: تكفل الدولة استقلال الجامعات والمجامع العلمية واللغوية، وتوفير التعليم الجامعي وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وتعمل على تطوير التعليم الجامعى وتكفل مجانيته فى جامعات الدولة ومعاهدها، وفقا للقانون.

وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومى للتعليم الجامعى لا تقل عن 2%من الناتج القومى الإجمالى تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية. وتعمل الدولة على تشجيع إنشاء الجامعات الأهلية التى لا تستهدف الربح، وتلتزم الدولة بضمان جودة التعليم فى الجامعات الخاصة والأهلية والتزامها بمعايير الجودة العالمية، وإعداد كوادرها من أعضاء هيئات التدريس والباحثين، وتخصيص نسبة كافية من عوائدها لتطوير العملية التعليمية والبحثية.

المادة ٢٢: المعلمون، وأعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم، الركيزة الأساسية للتعليم، تكفل الدولة تنمية كفاءاتهم العلمية، ومهاراتهم المهنية، ورعاية حقوقهم المادية والأدبية، بما يضمن جودة التعليم .

المادة ٢٣: تكفل الدولة حرية البحث العلمي وتشجيع مؤسساته، باعتباره وسيلة لتحقيق السيادة الوطنية، وبناء اقتصاد المعرفة، وترعى الباحثين والمخترعين،

وتخصص له نسبة من الإنفاق الحكومي لا تقل عن 1% من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية. كما تكفل الدولة سبل المساهمة الفعالة للقطاعين الخاص والأهلي وإسهام المصريين فى الخارج فى نهضة البحث العلمى.

المادة ٢٤: اللغة العربية والتربية الدينية والتاريخ الوطنى بكل مراحله مواد أساسية فى التعليم قبل الجامعي الحكومى والخاص، وتعمل الجامعات على تدريس حقوق الإنسان والقيم والأخلاق المهنية للتخصصات العلمية المختلفة.

المادة ٢٥: تلتزم الدولة بوضع خطة شاملة للقضاء على الأمية الهجائية والرقمية بين المواطنين فى جميع الأعمار، وتلتزم بوضع آليات تنفيذها بمشاركة مؤسسات المجتمع المدنى، وذلك وفق خطة زمنية محددة.

ومما سبق، يتضح أن دستور٢٠١٤،خصص سبع مواد من مواد الدستور ، وألزم فيهم الدولة بتقديم الخدمات التعليمية الضرورية تجاه الشعب وأن الدولة هى المسئولة عن التعليم ، وذلك عن طريق نشر التعليم أو تمويله أو الإشراف عليه. وجعل التعليم حقا لكل المواطنين، وتوفيره وتطويره وتحقيق أهدافه وفقا لمعايير الجودة العالمية، وفى هذه المواد يضع الدستور سبعة التزامات واضحة وصريحة على الدولة بدءا من التزام الدولة بمراعاة أهداف التعليم المحددة فى مناهجه ووسائله وجودته، إلى التزامها بتخصيص نسبة الإنفاق الحكومى للتعليم لا تقل عن (٤٪)من الناتج القومى الإجمالي، بالإضافة إلى نسبة لا تقل عن(٢٪)للتعليم الجامعي، ونسبة لا تقل عن(١٪)للبحث العلمي، بما يصل إلى التزام الدولة بنسبة (٧٪)للتعليم والبحث العلمى من الناتج القومى الإجمالي، فضلا عن تعهد الدولة بتحقيق المجانية وتكافؤ الفرص والمساواة بين أفراد المجتمع في التعليم.

٢- قرارات السياسية التعليمية

أدت حالة عدم استقرار النظام السياسى في مصر بعد الثورة ، إلى دفع المسئولين عن العملية التعليمية إلى إصدار عدد من السياسات التعليمية متمثلة في صورة قوانين استجابة لرغبات الشعب المصري في ذاك الوقت. وسيقوم البحث الحالى بإلقاء الضوء على بعض القوانين التي صدرت عن النظام السياسى والمتعلقة بالسياسة التعليمية .

- **استبدال مسميات مراكز بحثية كانت باسم مبارك بأسماء أخرى .**
- **اصدار رئيس مجلس الوزراء القرار رقم (٢٣)لعام٢٠١٣ [٦٧]بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ؛ حيث جاء الفصل الأول "انتخابات الاتحادات الطلابية ،في مادته الأولى : يصدر عميد الكلية أو المعهد أو رئيس الجامعة أو وزير التعليم العالى (حسب الأحوال) بناءً على اقتراح مجلس الاتحاد المعنى قراراً بتشكيل لجان الإشراف على الانتخابات من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والطلاب. ووفقاً لذلك القرار يسمح بعودة لجنة النشاط السياسى ، الذى كان محظوراً لسنوات طويلة .**
- **إصدار قرار من المجلس الأعلى للجامعات بشروط وإجراءات انتخابات القيادات الجامعية تحقيقياً لمبدأ الديمقراطية ، الذى نادى به المجتمع المصري . فبعد ثورة ٢٥يناير ٢٠١١تم تعيين القيادات الجامعية بنظام الانتخابات ، ثم عاد تعينهم مرة أخرى بقرار من رئيس الجمهورية ، وبموافقة المجلس الأعلى للجامعات ، بناءً على القرار الذى أصدره رئيس الجمهورية في ٢٤يونيه ٢٠١٤[٦٨].**
- **اصدار رئيس الجمهورية القانون رقم (١٥)لسنة ٢٠١٤ [٦٩]بأن تضاف مادة رقم (١٨٤مكرر) لقانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم (٤٩)لسنة ١٩٧٢ ، بأن**

تُضاف مادة جديدة لهذا القانون تنص على ما يلي: "لرئيس الجامعة أن يوقّع عقوبة الفصل على الطالب الذي يمارس أعمالاً تخريبية تضر بالعملية التعليمية أو تعرضها للخطر، أو تستهدف منشآت الجامعة أو الامتحانات أو العمل داخل الجامعة أو الاعتداء على الأشخاص أو الممتلكات العامة والخاصة أو تحريض الطلاب على العنف واستخدام القوة، أو المساهمة في أي مما تقدم، وذلك بعد تحقيق تجريه الجامعة خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ الواقعة ويحط الطالب بذلك بخطاب موصى عليه ويجوز الطعن على الجزاء أمام مجلس التأديب المختص بالجامعة على أن يكون من بين أعضاء مجلس التأديب احد أعضاء مجلس الدولة واحد أساتذة القانون بكليات الحقوق، ويكون الطعن على أحكام مجلس أمام الإدارية العليا".

- أصدر مجلس الوزراء القرار رقم (٢٧٧)لسنة ٢٠١٣، بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات؛ حيث نص القرار في مادته الأولى على أن تضاف إلى كليات البند (رابع عشر)جامعة الفيوم من المادة (١) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات [70].

ولعل المتبع لمسيرة النظام التربوي في مصر يجد أنه اهتم بتوفير فرص التعليم لجميع افراد المجتمع ؛ حيث تعد رعاية هذه المسيرة التربوية من الأمور السياسية التي يفترض أن تحظى باهتمام المسؤولين التربويين منهم وغير التربويين ممن هم معنيون بتقدم مصر وتطورها . ويلاحظ أن التشريعات قد أبرزت هذا الاهتمام من أجل بناء نظام تربوي متطور . فنظام التعليم في مصر قد استمر في تطوره ونموه منذ صدور قانون التربية والتعليم ، وحققت المؤسسة التربوية خلال العقود الماضية تقدما وتطوراً ملموسين . فاتسم عقد الستينات بتوسع قاعدة التعليم . وتميز عقد السبعنيات بتنوع التعليم . أما فترة الثمانينيات فتميز بشعار تطوير نوعية التعليم ورفع مستواه على أساس المبادئ التي تقوم عليها فلسفة التربية . واتسمت فترة التسيعنيات بعقد الاصلاح التربوي الشامل

الذى يأخذ بالاعتبار نظام التعليم بكافة عناصره ومكوناته وذلك وفق خطة تطوير تربوي . وقد انعكس هذا التطور بحيث أصبحت مصر من الدول التي وصلت فيها المؤشرات المتعلقة بفرص التعليم مستوى متقدما ، وارتفعت نسبة الملتحقين بالمدارس للفئة العمرية ٦–١٥ .

وإذ نظرنا إلى واقع التربية بعد الثورة نجد أنها تعانى من العديد من المشكلات ، مما يعد دليلاً قاطعاً على أن مبادئ السياسية التربوية واتجاهاتها الحالية ، غير فاعلة أو بالمستوى المطلوب ، فهي غير قادرة على التأثير على مجرى الأحداث في الواقع التربوي ، بما يحقق التطور المنشود لهذا الواقع ؛ حيث وصل عدد الطلاب المقيدين في المرحلة الابتدائية من (٩٥,٥٩) طالباً فى العام الدراسى ٢٠٠٩/٢٠١٠ [٧١] إلى (٩٦,١) طالب فى العام الدراسى ٢٠١٥/٢٠١٦، وارتفع عدد التلاميذ فى المرحلة الابتدائية من(٩٣٣٤٣٢٢) فى العام الدراسى ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى (١٠٦٣٨٨٦٠) طالباً فى العام الدراسى ٢٠١٥/٢٠١٦، وكذلك ارتفع معدل القيد الصافى فى المرحلة الابتدائية (٨٩,٦٨٪) من العام الدراسى ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى (٩٢,٤٪) فى العام الدراسى ٢٠١٥/٢٠١٦[٧٢]، أى أن الاتجاه العام لهذه النسب هو الارتفاع. وكذلك بالنسبه لباقى المراحل التعليمية، وهذا العدد يزيد عن معدل النمو الطبيعى في عدد الطلبة في المدارس ، ولمواجهة ذلك قدمت وزارة التربية والتعليم كافة التسهيلات الادارية والتنظيمية اللازمة :

- اضطرت وزارة التربية والتعليم للابقاء في بعض المدارس على نظام دوام الفترتين ، والتى كان من المقرر حسب خططها التخلص منه . بل حولت بعض المدارس من دوام الفترة الواحدة إلى نظام دوام الفترتين .
- زاد عدد الشعب في بعض الكليات لمواجهة العدد المتزايد من الطلبة.

- حدث اكتظاظ في معظم الصفوف بصورة أكثر من الوضع المألوف سابقا.
- انعكست الأثار السابقة سلبا على جودة التعليم وكفايته
- تم تعيين عدد من المعلمين غير مؤهلين للعملية التعليمية ، لسد العجز في عدد المعلمين .

٣-الأحزاب السياسية والتعليم

تعددت الأحزاب السياسية المتواجدة على الساحة المصرية بعد ثورة ٢٥يناير بخاصة بعد إصدار قانون إنشاء الأحزاب ، إلا أن هذه الأحزاب لم يكن لها برنامج واضح أو مفسر حول التعليم في تلك الفترة التي كانت تهتم بالنوحى السياسية على بقية النواحى الاجتماعية والاقتصادية ، وعلى الرغم من أهمية التعليم باعتباره قضية قومية.

ثانياً- التداعيات التربوية للتحديات الاقتصادية بعد ثورة٢٥يناير

يعاني الاقتصاد المصري بعد الثورة من اضطرابات اقتصادية نتيجة للأحداث السياسية التي شهدها المجتمع، وقد ترتب علي ذلك انخفاض الناتج القومي وعجز الموازنة العامة للدولة ، مما دعا الدولة إلى تلقى المعونات الاجنبية في صورة منح وقروض ، وقد أثرت التغيرات الاقتصادية بتفاعلاتها المتبادلة والمتشابكة في السياسات التربوية، ولعل أكثر الأثار انعكاسا، على قطاع التعليم ، هو مجال الإنفاق. وقلة المخصصات المالية للتعليم سواء لإنشاء المدارس وتطويرها ، وتطوير وصيانة المرافق التعليمية ، أو تحسين ظروفها البيئة التعليمية . وتزويدها بالمستلزمات الضرورية . وكذلك نحو تحسين ظروف ومستوى الحياة المعلم . وزيادة التأهيل والتدريب . مما كانت له تداعيات تربوية خطيرة على العملية التعليمية ويمكن توضيحها فيما يلى :

- تذبذب الانفاق العام على التعليم في مصر بعد ثورة٢٥يناير ، فعلى سبيل المثال خصص الانفاق العام على التعليم ٥١,٨مليار جنية عام ٢٠١٢/٢٠١١،

وشكل ذلك الانفاق نحو (٣,٣٪)من الناتج المحلى الاجمالى ، في مقابل ٤٧ مليار جنية في ٢٠١٠/٢٠١١ بنسبة (٣,٥٪) من الناتج المحلى الاجمالى[٧٣]، ثم انخفض حجم الانفاق في ٢٠١٢/٢٠١٣ليبلغ ٦٤مليار جنية بنسبة (٣٪)من الناتج المحلى ، ثم ارتفع فى عام ٢٠١٣/٢٠١٤ بلغ حجم الانفاق ٨١,٠٦مليار جنية بنسبة (٣,٣٪) من الناتج المحلى ، واستمر في الارتفاع فى عام ٢٠١٤/٢٠١٥[٧٤] ؛ حيث بلغ حجم الانفاق ٩٤,٤مليار جنيه بنسبة(٣,٨٪) من الناتج المحلى الاجمالى، ثم تراجع الانفاق على التعليم فى عام٢٠١٥/٢٠١٦ليصل إلى٩٩,٣مليار جنيه بنسبة (٣,٧٪) من الناتج المحلى[٧٥].

ويمكن القول أن نسبة الإنفاق على التعليم متدنية إذا ما قورنت بالدول الأخرى ، وبخاصة بعد ارتفاع معدلات التضخم ، وتعويم الجنية ، وانخفاض قوته الشرائية . وعلى الرغم من نص القانون فى المواد(١٩)&(٢١)&(٢٣) بأن تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق على التعليم الحكومى لا تقل عن ٤٪ من الناتج القومى الإجمالى للتعليم قبل الجامعى ، ونسبة لا تقل عن ٢٪ من الناتج القومى الإجمالى للتعليم الجامعى ، ولنسبة(١٪) من الناتج القومى للبحث العلمى ، على أن تتصاعد هذه النسب تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية[٧٦]، فى حين أن المخصص للتعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالى انخفض فى السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى (٣,٧٪) ، أى أن المخصص للتعليم يكد يكون نصف الذي حدده الدستور ، ولم تلتزم الحكومة بما نص عليه الدستور.

- تفشى أخطر الظواهر المرضية في التعليم المصري ، وهى الدروس الخصوصية ، التوسع في إنشاء نظم للتعليم بأجر تحت مسميات مختلفة مثل التجريبية واللغات الأجنبية ، بل أصبحت بعض البرامج الدراسية الأجنبية تفتح تلبية لرغبات أولياء الأمور ، ؛ حيث تتحمل الأسر أعباء مالية بسبب زيادة المصروفات

المدرسة ، والأدوات المدرسية ، لتحقيق فرص التعليم أفضل لابنائهم، وجاء ذلك على حساب المكون الأساسي في التعليم وهو الهوية الوطنية والانتماء ، فضلاً عن انخفاض قيمته وكفاءتها لتوجه نحو تعليم الأبناء اللغات الأجنبية والاهتمام بها على حساب اللغة العربية ، كما أخذ هذا التوجه صفات الوجاهة الاجتماعية والبحث عن التمايز الطبقي لا التميز العلمي.

- تدنى الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم الحكومي، مما أدى للانتقاص من هيبة ودور وقيمه التعليم الحكومي ، بل ومن يتعلم فيه أو يتخرج منه .
- الانفصام التام بين الوظائف التي يؤديها النظام التعليمى والمتطلبات الجديدة التي أفرزتها التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .
- تلاشى مجانية التعليم وتحويلها إلى مجرد شعار لا مضمون له ، ولم يقتصر جهد الدولة على تشجيع المبادرات الخاصة لإنشاء المدارس ذات المصروفات ، وإنما تعدى ذلك إلى قيام وزارة التربية والتعليم بإنشاء وادارة مدارس خاصة بمصروفات اطلق عليها اسم مدارس اللغات . وتعرف هذه المدارس في الآونة الحالية انتشار كبيرا ويبدو أن الاتجاه إلى التوسع فيها في المستقبل هو أحد الأدوات الهامة لتهميش دور المدارس الرسمية المجانية [٧٧]. في الوقت التي تدعم فيه الدولة للتعليم الخاص كالجامعات والمعاهد والمدارس الخاصة والتى تعد نوعاً من الهيمنة للاستحواذ على مستقبل التعليم ، والتى يصبح التعليم حكراً للطبقة ذات المستوى الاقتصادى المرتفع، وبداية الطريق ليكون التعليم لمن يدفع بدلا من شعار التعليم لمن يقدر ، ويرجع ذلك إلى، تراجع الدولة عن دورها في الانفاق على التعليم وفتح الباب على مصرعيه للقطاع الخاص، والذى من شأنه لا ينظر إليه بأنه مكمل للتعليم الكومى لسد القصور في مؤسسات التعليم الحكومية ليلبى حاجات المجتمع كما يزعم أصحابها ولكنه أصبح بديلا عن التعليم الحكومى نتيجة لتدنى مستوى التعليم الحكومى .

- تهميش دور التعليم الحكومى وتدنى مستواه لصالح البنيات التعليمية الموازية وأهمها وأخطرها الدروس الخصوصية ، ولا يقتصر هذا التهميش للمؤسسات التعليم قبل الجامعى بل أمتد ليصل إلى التعليم الجامعى.
- تعاظم دور المدارس والمعاهد والجامعات الخاصة ، نظراً لما توفره من تعليم ذى نوعية متميزة وتؤهل خريجيها لمتطلبات سوق العمل ، والأستحواذ على الأعمال والمراكز الحيوية في القطاعين العام والخاص ، وبذلك تضيع الفرص على خريجى المدارس والجامعات الحكومية.
- بطالة المتعلمين وعجز سوق العمل على استيعاب هذا الكم الهائل من الخريجين من المؤسسات التعليمية المختلفة .
- انقسام المجتمع المصري إلى شرائح اجتماعية مختلفة ، وكل منها يتلقى تعليما خاصا بهم ، مما أدى إلى اتساع الفجوة بين طبقات المجتمع ، وبات التعليم أداة للتميز الطبقى بين أفراد المجتمع ، مما انعكس بأثار سلبية على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، وهدم لمبدأ ديمقراطية التعليم.

حيث جاء الاهتمام بتعليم اللغات الأجنبية على حساب اللغة العربية ، بتداعيات التربوية للتحديات الاقتصادية

- فتح الباب أمام التعليم الخاص والأجنبي للاستثمار في مجال التعليم بكل مراحله.
- ظهور ازداوجيات جديدة في التعليم المصري .
- الإطاحة بمبدأ تكافؤ الفرص في مجال التعليم وفى مجال العمل ، حيث يتم إتاحة الفرص التعليمية الأفضل أمام القلة الثرية ، مما يؤدى إلى تعميق التمايزات الطبقية.

- دخول الحكومة في منافسة مع القطاع الخاص بإنشاء المدارس التجريبية للغات بمصروفات ، مما اثر سلباً على المدارس الرسمية المجانية والتي تدهورت بها الخدمة التعليمية .
- تراجع حجم الإنفاق على التعليم .
- تفاقم سلبيات الاعتماد على القروض والمساعدات المشروطة في تمويل التعليم ، والاعتماد في المراحل الأولى على الخبراء والأكاديميين الأمريكيين في إدارة هذه المدارس ، مع تطعيمها بأكبر عدد من خبراء التعليم في الدول العربية. والتي تتدخل الدول المانحة لهذه القروض في النظام التعليمي بما لا يتفق مع طبيعة وثقافة مجتمعنا المصري(٧٨).
- التغير في بنية المهن وطبيعتها ، فاندثرت مهن وظهرت مهن أخرى
- زيادة تأثير القطاع الخاص على العملية التعليمية ،
- التدخل الأجنبي في توجيه السياسية التعليمية بمراحلها المختلفة.
- خرق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وديمقراطية التعليم.
- التقليل من شأن التعليم الحكومي والتأثير السلبى على مكانته
- زيادة تكلفة التعليم عامة والضغط الطلابي المتزايد ، والرغبة في توسيع مظلة التعليم وبخاصة التعليم الجامعي مع الارتفاع بمستواه.
- ظهور كيانات تعليمية صغيرة للقيام بمهام تعليمية متفوقة في مجال الكفاءة والفعالية.
- أصبح التميز بين عالم التربية وعالم الانتاج اقل وضوحا واصعب تحقيقاً.
- الخصخصة ومشاركة القطاع الخاص في انشاء المؤسسات التعليمية بدافع الربح وزيادة ظهور الجمعات والمعاهد الخاصة وظهور تخصصات جديدة، واندثار تخصصات(٧٩).

وتشكل التغيرات الاقتصادية التي شهدها المجتمع المصري في الآونة الاخيرة تحديا جديدا ترك أثاره الواضحة على المهن وطبيعة العمل ، وعلى المحتوى العلمى والمهارى اللازم لإعداد الفرد لمواجهة متطلبات سوق العمل الجديد ؛ حيث أصبحت الأنماط التقليدية للتعليم والمرتبطة بالمراحل التعليمية والسلم التعليمى موضع تساؤل أحيانا ورفض أحيانا أخرى ، ذلك أن عناصر المنافسة والجودة والتميز هى التي تتحكم في قوانين السوق خلال المرحلة القادمة ، فالدولة التي تمتلك ميزة نسبية في الانتاج والجودة هى القادرة على التحكم في السوق ، بما لديها من مقومات القوة الجديدة ، وهنا تظهر أهمية التعليم باعتباره أحد المحددات الأساسية لإنتاجية الدولة والأفراد من خلال ما يقوم به من إكساب للقدرات والخبرات ، واكتشاف للتكنولوجيات الجديدة وأساليب تطبيقها ، ولكن أى تعليم ؟إنه التعليم المستمر مدى الحياة والذى يمكن منتسبيه من النمو والتكيف المستمر مع البيئة والسيطرة عليها[٨٠]. فهناك تحديات تواجه العمال في البقاء لمزاولة أنشطتهم ، لكون هذه التحديات ناتجة عن المنافسة الشديدة وبفضل عملية التغيير والسرعة الحركية للسوق[٨١].

وفى ظل هذه المنافسة تفرض على المؤسسات التعليمية إجراءات نوعية في المنظومة التعليمية ، وتبعده عن النمطية ، التي ينتج عنها أعداد من الخريجين لا يلبوا احتياجات ومتطلبات سوق العمل ، مما يتطلب الأمر تغير في نظم وأساليب التعليم لإعداد خريج يتناسب مع احتياجات سوق العمل؛ لذا لابد أن تستجيب أنظمة التعليم لذلك. وكذلك رسم ساسية تعليمية واضحة المعالم تلبى حاجات الخطط التنموية وسوق العمل وتلبى حاجات الأفراد وتطلعاتهم وفق قدراتهم.

ثالثاً- التداعيات التربوية للتحديات الاجتماعية بعد ثورة٢٥يناير

يعتبر التعليم باعتباره نظاماً فرعيا من المجتمع ، لابد أن يتأثر بالتحديات التي يواجهها ذلك المجتمع، لذلك فإن التحديات التي واجهت المجتمع المصري بعد

٢٥يناير أضفت بآثارها على التعليم ، وتتمثل أهم التداعيات التربوية للتحديات الاجتماعية فيما يلى:

حجم الأسرة ومعدل النمو السكانى والزيادة السكانية تشكل خطراً كبيراً على النمو الاقتصادى والاجتماعى خاصة في الدول النامية ؛ حيث تبنت ثورة ٢٥يناير مبدأ تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع المصري ، وذلك عن طريق تهيئة الفرص المتكافئة لجميع أفراده حتى يستطيعوا تنمية قدراتهم ومواهبهم عن طريق التعليم فزاد الطلب عليه زيادة كبيرة إلى جانب الزيادة المستمرة في عدد السكان ، مما أدى إلى زيادة الطلب على الخدمات التعليمية ، انطلاقا من أن التعليم أداة لتحقيق التنمية . ولعل أشد تهديد على العملية التعليمية قصور الخدمات وعدم الاتساق بين حاجات المتعلمين وكثرة أعدادهم ، وزيادة حجم الطلب على التعليم ، فيزداد أعداد الطلاب في المدارس والجامعات وبالتالى الكثافة الطلابية ، والتي تعد من أكثر المشكلات التي يعانى منها،التعليم في مصر ، والتى تنعكس بصورة سلبية على التعليم بصفة عامة ، ومخرجات التعليم بصفة خاصة.

وكان نتاج ذلك- فتح أبواب التعليم على مصراعيه في جميع أنواعه ومستوياته دون قيود ، مما زاد الاقبال عليه بصورة حادة، إيمانا من أفراد المجتمع بأنه لن يكون ذا خطوة اجتماعية في مجتمع الثورة إلا بحصوله على شهادة تعليمية وكلما كان مستوى هذه الشهادة عال كلما كانت الخطوة أكبر وأكثرمما جعل هذه الآمال والطموحات أدوات ضغط على التعليم . وكذلك أدى إلى الاستعانة بمدرسين غير أكفاء وغير مؤهلين تربويا للقيام بالعملية التعليمية ، وتخفيض عدد ساعات الدراسة اليومية لتشغيل المباني مرتين ، وكذلك كثافة الفصول لإتاحة الفرص التعليمية.

وكان التوسع التعليمي ، وتوسيع فرص التعليم ليلبى الطلب الاجتماعي على التعليم ، ولكن السؤال هنا كيف يمكن تفسير التوسع في هذا التعليم في ظروف

توقف التنمية الاقتصادية الحقيقية وانكماش فرص العمل إلى حد التلاشي؟ وبخاصة بعد تعاظم حجم بطالة المتعلمين والتي تزداد يوما عن الآخر ،لعدم ملاءمة الخريجين لمتطلبات سوق العمل فبالتالي لم نجد تفسيراً لهذا التوسع إلا أنه نوعا من التظاهر السياسي لإيهام الجماهير بسلامة توجهات واختيارات النظام الجديد ، وما أقدم عليه من تحولات جذرية في بنية المجتمع وبدء ما اسماه سياسة الانفتاح [٨٢]. فالنظام التعليمى يخرج كل عام قرابة نصف مليون شاب بين خريج جامعى وخريج من حملة الشهادات المتوسطة

ولعل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها البلاد بداية من مجانية التعليم وسياسية الانفتاح بالاضافة إلى القصور الواضح في السياسات التعليمية أدت إلى التوسع الكمى في التعليم على حساب الكيف منه بالإضافة إلى الأعباء الجسيمة الملقاة على عائق هذا المرفق والتى لايقابلها امكانات وتوسعات تجابه هذا الكم الهائل من المتعلمين والمتوجهين صوب التعليم الثانوى العام والجامعات ، حتى أن هذا الوضع أفرز للمجتمع ظواهر زادت في حدتها وشدتها من تعظيم الدروس الخصوصية والغش الجماعى والتحايل على القوانين ، وغيرها من الظواهر بغية الحصول على فرصة تعليمية في مرحلة التعليم الثانوى تؤهل لدخول الجامعة . حتى أصبح هناك خلل واضح وفجوة هائلة بين حاجات المتعلمين ومطالب سوق العمل منهم مما زاد من حدة البطالة المستمرة منها والمقنعة واستنزاف موارد البلاد في اتجاه غير مخطط لحاجة الأفراد والبلاد[٨٣].

- **البطالة والفقر:** يعد النظام التعليمى طرفا وشريكا مهما في هذه المعادلة ، فنتيجة اختلال التوافق بين مخرجات النظام التعليمي وحاجة المجتمع ، ومتطلبات سوق العمل ، أدى إلى الاسهام في نشوء البطالة ، فأعداد الخريجين لا تنسجم مع متغيرات السوق وحاجاته . فالنظام التعليمى لم يستشرف

الحاجة المستقبلية . وبالتالى أسهم في إضافة أعداد الخريجين إلى طوابير الباحثين عن عمل . وبالتالى زيادة حجم البطالة وهى أخطر ما يتحدى النظام التربوي في عصرنا ، بل النظام الاجتماعى بوجه عام . وكان نتيجة لزيادة معدلات البطالة تدنى قيمة التعليم في أعين الناس ، وفقدان الثقة فيه وبخاصة لدى الفئات الاجتماعية الكادحة التي يمثل التعليم لها وسيلة الصعود وتحسين المكانة.

- **تغير بنية سوق العمل** الحديثة في عصر الثورة العلمية التقانية واعتماد هذه البنية على الآلة وعلى مزيد من الأتمتة وتراجع الحاجة إلى الأيدى العاملة التي تعمل بقواها الجسدسة ، وضعف الترابط بين النظام التربوي وبين حاجات القوى العاملة . ولا شك أن الربط بين حاجات القوى العاملة وبين مخرجات النظام التربوي كما وكيفا ما يزال مقصراً عن مداه في شتى دول العالم ، مع التباين بينها في هذا المجال . لأسباب كثيرة لامجال لذكرها أيضاً – لاسيما بعد أن تجاوز الزمن التقسيم التقليدى لقطاعات النشاط الاقتصادى ، وبعد أن تنوعت الفئات المهنية وتكاثرت وتفتتت ولبست حللاً جديدة – أهمها صعوبات التنبؤ بحاجات القوى العاملة من خريجى النظام التعليمى، لاسيما في عصر سريع التغير. ثم تباين وجهات النظر حول مشكلة التوجيه المدرسى وحول حق المدرسة في أن تكره الطلاب أو أن تحثهم على اختيار اختصاصات معينة (لارتباطها بحاجات السوق) وأخيراً ضعف التفاعل والتكامل بوجه خاص بين النظام التربوي وبين مؤسسات العمل والانتاج وهذا الجانب الأخير أهم الجوانب في نظرنا ، ولهذا نتريث عنده بعض الشئ[٨٤] .

ونتيجة للتحولات السريعة التي تدفع مجتمعنا إلى هاوية الفقر والتخلف والتمزق ، وتبعث في نفوس شبابنا فقدان الثقة بالنفس واليأس المطلق في القيام بأى شئ نافع وإلى قبولهم الاذعان لارادة الدول المتقدمة وما تفرضه علينا من شروط

التبعية والهيمنة على أنه قدر لا مفر منه ، وهو ما لم يستطع الاستعمار الذى جثم على صدورنا قرابة قرن من الزمان أن يوصلنا إليه [٨٥] .

كما أن هناك بعض التغيرات الاجتماعية الأخرى التي تلقى بظلالها بانعكاسات على التعليم كما يلى[٨٦]:-

- انتشار القيم المادية وتطلع جيل الشباب لتحقيق الثراء وتوفير المسكن والزواج والسفر وغيرها من الأمور المادية.
- تعدد الثقافات المتداولة وانتشار القيم الثقافية والاجتماعية الرأسمالية في الدول النامية ، وإندثار الخصوصيات الثقافية وأنماط الاستهلاك التقليدية .
- ظهور الطبقية وغياب الطبقة الوسطى وتفاقم البطالة والفقر.
- انشغال افراد الأسرة معظم الوقت بالعمل على تحسين مستوى الدخل ، وكذلك الانشغال بالفضائيات ، مما ادى إلى التفكك السرى وضعف الترابط الاجتماعى ، مما يقلل فرص الاهتمام بالواقع ويؤدى إلى الهروب بدلا من المواجهة .
- عدم الاستقرار في العلاقات الاجتماعية التقليدية ، وحدوث اضطرابات اجتماعية.
- التأثير في القيم والأفكار والمواقف والاتجاهات ، ومحو القيم المحلية واستبدالها بأنماط جديدة في السلوك والقيم الأخلاقية والعقائد التي قد تتعارض مع طبيعة الحياة .

إذن فالمؤسسة التربوية أمام مسؤولية كبيرة تفرض عليها تحدياً يستوجب منها إعادة النظر في سياساتها وبرامجها للوقوف أمام زيادة حجم

البطالة ، واتساع دائرة الفقر ، لأن الجوع يفقد المعنى الحقيقي للتربية والتعليم . فلابد من سياسة تربوية توائم بين مخرجات التعليم وحاجات السوق ، بصورة فعلية لا نظرية . كما لابد من تعديل وتكييف المناهج ، وبرامج التعليم والتدريب ، مع التركيز على البعد التطبيقي لربط المعرفة بالعمل والتطبيق ، وتعميق الصلة بين البرامج التعليمية في المؤسسات التعليمية ، والحاجة الفعلية للسوق ، وابرزاها للطلبة ، وإرساء القيم الاقتصادية والاجتماعية الايجابية نحو العمل اليدوي ، والأخذ بالبعد الديني والروحي وتعزيزهما لدى المتعلم في إطار التكافل والتضامن لمجتمع ينشد العدالة والتعاون والتطور[٨٧].

ونتيجة للتغيرات الاجتماعية الحادثة في المجتمع ظهرت بعض السياسات التعليمية المتعلقة بتلك التغيرات ومنها :

- أصدر الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس الجمهورية قرارًا جمهوريًا رقم(١٠١) لسنة ٢٠١٥ [٨٨]لمنع تسريب الامتحانات بعد تفشي ظاهرة الغش والتسريب ؛ حيث نصت المادة الأولى من القرار على التالي: "مع عد الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها في أي قانون آخر، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من طبع أو نشر أو أذاع، أو روج بأية وسيلة، أسئلة أو أجوبة امتحانات تتعلق بمراحل التعليم المختلفة، العامة أو الخاصة، وكان ذلك أثناء عقد لجان الامتحانات، بقصد الغش أو الإخلال بالنظام العام للامتحان، سواء تمت الجريمة داخل لجان الامتحان أو خارجها". و"يعاقب بذات العقوبة كل من ساهم بأية وسيلة في ارتكاب تلك الجرائم، وفي جيمع الأحوال يحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة محل الجريمة".

- أصدر الدكتور الهلالي الشربيني وزير التربية والتعليم والتعليم الفني قرارًا وزاريًا رقم (٣٥٧) بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٥م [٨٩] بشأن ضوابط منح درجات للمواظبة على الحضور والانضباط السلوكي لطلاب الشهادة الثانوية العامة. ونصَّت

المادة الأولى من القرار على منح طلاب الصف الثالث الثانوي المقيدين بالمدارس الرسمية والخاصة عشر درجات بواقع سبع درجات للمواظبة على الحضور، وثلاث درجات للانضباط السلوكي خلال العام الدراسي، تضاف للمجموع الكلي للدرجات ليصبح ٤٢٠ درجة، وفي حالة فصل الطالب لتجاوزه نسبة الغياب المقررة قانونًا ١٥٪ وتقدمه للامتحان من الخارج يظل المجموع الكلي له ٤٢٠ درجة، ويحرم من درجات المواظبة على الحضور والانضباط السلوكي.

- **قرار وزير العدل المستشار أحمد الزند رقم(٩٦٤٣) لسنة ٢٠١٥ [٩٠] بشأن الضبطية القانونية لمراكز الدروس الخصوصية ، وجاء نص القرار في مادته الأولى : بأنه بعد الإطلاع على المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية، وكتاب وزير التربية والتعليم الفنى الصادر فى ٢٠ أكتوبر الماضى، قرر منح الأعضاء القانونيين بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى والمديريات التعليمية بصفتهم الوظيفية كل فى دائرة اختصاصه صفة مأمور الضبط القضائى، وذلك لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة حيال المراكز التعليمية غير القانونية، التى تمارس نشاط الدروس الخصوصية، وتنفيذ قرار الغلق الإدارى لها.**

- **أصدرت وزارة التربية والتعليم قراراً وزارياً برقم (٥٣) لسنة٢٠١٦[٩١]، بشأن تنظيم مجموعات تقوية وحظر إعطاء المعلم دروساً خصوصية. ونصت المادة الأولى:" تنظيم مجموعات تقوية اختيارية في بعض المواد الدراسية بجميع المدارس الرسمية للطلاب ؛ بهدف تحسين مستوى العلمي لهم بتلك المواد ، وذلك مقابل سداد اشتراكات مناسبة، ويكون اشتراك الطالب بهذه المجموعات اختيارياً سواء داخل المدرسة المقيد بها أو اية مدرسة أخري يختارها**

"كما نصت المادة الخامسة من القرار المشار إليه :"أن يحظر على أي معلم اعطاء دروس خصوصية بأي حال من الأحوال داخل المدرسة أو خارجها، وإلا تعرض للمسئولية القانونية وفقا للمادة رقم(٨٧) من قانون التعليم" .

- أعلنت وزارة التربية والتعليم صدور القرار رقم (٧٣) لسنة ٢٠١٧ بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم (١٠١) لسنة ٢٠١٥، المنظم لأعمال الامتحانات وعقول الإخلال بها وقد استهدف المشرع تغليظ العقوبات لتحقيق مزيدًا من الردع، والعمل على ضبط أعمال الامتحانات[٩٢].

- أصدر الدكتور الهلالي الشربيني القرار الوزاري رقم ٢٨٧ بتاريخ ١٩ سبتمبر ٢٠١٦[٩٣] بشأن لائحة الانضباط المدرسى لضوابط العلاقة بين أفراد المؤسسة التعليمية للعام الدراسي ٢٠١٦ / ٢٠١٧.

وفى حقيقية الأمر ، هناك الكثير من القرارات التي تتخذ تجعل من التعليم بمثابة حقل تجارب وسرعان مايتم الرجوع عنها، كقرار الضبطية القضائية ، ودرجات الانضباط المدرسى ؛ لذا لابد من رسم ساسية تعليمية واضحة المعالم لاصنع الاستقرار والاستمرارية تلبى حاجات الخطط التنموية وسوق العمل وتلبى حاجات الأفراد وتطلعاتهم وفق قدراتهم .

رابعاً- التداعيات التربوية للتحديات الثقافية بعد ثورة٢٥يناير

تواجه المجتمعات في بداية القرن الحادي والعشرين سلسلة من التحولات الثقافية المتداخلة واسعة النطاق وعميقة التأثير ، وهى تحولات أتاح ظهورها العديد من الفرص وبعض المخاطر على التعليم ؛ حيث يتعرض السياق الذى يوجد فيه وأهداف التعليم ذاته لتحول عميق وسريع ، وذلك بفعل قوى مادية وفكرية خارج سيطرة الجماعة التعليمية ، حيث يواجه التعليم فترة تغير وتكيف في تقدمه نحو مجتمع معلوماتي ، ففي الوقت الذى أطل فيه التعليم على الألفية الجديدة ، لم يعد الحديث متعلقا بأي تعليم ، وإنما بنوع متميز من التعليم يمكن الأفراد من حيازة

المعرفة العلمية المتقدمة وتوظيف معطياتها لتلبية احتياجات المجتمع وتطلعاته، إضافة إلى تمكينهم من التكيف مع المتغيرات المتسارعة والمستحدثات المتزايدة[٩٤]. وتتمثل التداعيات التربوية للتحديات الثقافية فيما يلى:

١- **الشعور بالاغتراب بسبب الغزو الثقافى** ، وضعف الانتماء ونشر الثقافة الاستهلاكية ، والفوارق الطبقية داخل التعليم بمؤسساته المختلفة. ذوبان الهويات الثقافية في ثقافة كونية واحدة ، متحررة من الانتماءات اللغوية والقومية والثقافية، خلق عدد من التناقضات فيما بين أنماط المعيشة العالمية والمحلية ، والحداثة والتقاليد ، والتعليم الفردي واحياء المؤسسات التعليمية التراثية[٩٥].

٢- **الافتقار إلى أيديولوجية** ، يؤدى إلى فراغ أيديولوجى ويترك الباب مفتوحا أمام تسلل الأفكار وفلسفات غربية عن المجتمع وتخلق مناخا مواتيا للفرقة والتضليل والانتهازية والاغتراب النفسى فتختل المعايير وتتهاوى المبادئ والقيم وحينئذ تصبح المزايدة بالشعارات تجارة رائجة يستغلها الانتهازيون وأدعياء الزعامة[٩٦].

٣- **التغير في القيم والعادات والأنماط السلوكية** ؛ حيث أدت الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها بعد ٢٥يناير إلى تغير في العادات والقيم والأنماط السلوكية . وانعكست التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية على التربية فزاد الإقبال الكمى وارتفعت كثافة التعليم . وزاد حجم الطلبة في الصفوف . وتدنى مستوى التعليم . ولم تستطيع المؤسسة التربوية أن تنسجم مع الواقع في محتوى برامجها وأساليبها وأدائها . وأصبح الانفصام بين أهدافها وإنجازاتها واضحا ، فعجزت عن استيعاب بطريقة تستطيع مجاراته وضبط إيقاعه.

٤- **الثورة العلمية والتكنولوجية والمعرفية وتداعياتها التربوية** ترتب على التقدم العلمى والتكنولوجى العديد من التغيرات التي انعكست على كافة مجالات المجتمع

البشرى ، ومن بينها التعليم بمراحله المختلفة ، ويمكن توضيح أبرز الانعكاسات على التعليم في النقاط التالية:

- انهيار فكرة تزويد الطالب ببعض الخبرات والتدريب عليها من شأنه أن يمكنه من مواجهة المستقبل، ومن ثم أصبح من الضروري البحث عن بنى وهياكل تربوية جديدة لمواجهة هذه التغيرات التي تتطلب التأكيد على عدد من المهارات منها القدرة على التكيف ، المرونة، القدرة على استشراف الغد والتهيؤ له.

- زيادة كم المعلومات والحقائق والنظريات بصورة كبيرة، وترتب على ذلك زيادة فروع المعرفة وتعددها ، ومن ثم أصبحت هناك حاجة متزايدة لإعداد كوادر علمية متخصصة في هذه الفروع ، كما فرضت هذه الزيادة القيام ببعض الإجراءات المهمة منها على سبيل المثال بناء قنوات بين الفروع والتخصصات العلمية القديمة والجديدة ؛ حيث أصبح المتخصص في حاجة إلى معرفة بفروع وتخصصات لم يكن يحتاج إلى معرفتها في السابق.

- تغير معايير تقييم مؤسسات التعليم وتحويلها من المعايير المحلية إلى المعايير العالمية ، وبخاصة بعد أن اصبح الاعتماد الاكاديمي أمراً ضرورياً لأى مؤسسة تعليمية [٩٧].

- تغير أهداف العلم وتوجهه للتطبيقات ، فيما يعرف بتكامل المعرفة .

- تغير الأساليب وأدوات الحصول على المعرفة .

- الفجوة بين المهارات المطلوبة في سوق العمل ، والمهارات التي يكتسبها المتعلم في المؤسسات التعليمية بفضل التقدم المتسارع في إنتاج أجيال متطورة من الأساليب التكنولوجية التي تطبق في قطاعات العمل ، والحياة بفارق زمنى قصير نسبيا بين ظهورها واستخدامها مما ينشأ الهوة، حيث تسبق دائما

قطاعات العمل في تطبيق الأساليب التكنولوجية الحديثة التي تتطلب مهارات ذات نوعية خاصة ، وليواكب هذا إكساب المتعلم هذه المهارات في المؤسسات التعليمية [٩٨].

- سرعة انتشار المعلومات بمختلف أنواعها وتراكمها وعبورها للحدود دون قيود بشكل متصاعد وتبسيطها وإيصالها في لأكبر عدد من الأفراد. مما يؤدي إلى الهيمنة الاعلامية والاختراق الثقافي والتغريب[99].

- امتداد التكنولوجيا في الأوساط الأكاديمية أحدث تغيير مطلوب في أساليب التعليم ، وتغير المناهج وطرق التدريس وكذلك البرامج التربوية التي تستهدف تخريج اجيال قادرة على التكيف والعطاء في هذا العالم المتغير .

- تغير السمات والمواصفات التي يجب أن تتوافر في خريج التعليم في عصر المعرفة.

- صعوبة التوازن بين الحفاظ على الهوية القومية وبين العالمية عن طريق انتقال بعض القيم والاتجاهات غير المرغوب فيها من خلال الفيض الهائل الموجه إلى مجتمعنا مما يؤثر بالسلب على شبابنا والذى يؤدى إلى اغترابهم داخل مجتمعاتها وليجد الشباب أنفسهم في موقف صراع على أحد طرفيه الحفاظ على قيمهم وسلوكياتهم النابعة من ثقافتهم أما الطرف الآخر فيتمثل في قيم وسلوكيات الثقافة العالمية وما لها من جاذبية وبريق.

- هناك كم كبير متجدد ، ومتدفق ومتاح من المعلومات ولكن لاتزال العقول في معظم الأحوال تخزن هذا الكم دون تشغيله عن طريق إهمال الأساليب المختلفة من التفكير فيه مثل (التحليل ، والنقد ، والاستنتاج، الابتكار)[١٠٠].

- تغير بنية المهن وطبيعتها ؛ حيث أنه اختفت مهن وظهرت مهن أخرى ، وساد التغير بنية كل مهنة ، وأصبح من المتوقع في ظل سرعة تدفق المعلومات تغير مهن بين الحين والآخر.

- مع التجدد المستمر والمتسارع في إنتاج المعلومات والمعارف ، لم تعد المعرفة التي تزود بها أجيالنا في المؤسسات التعليمية صالحة للاستخدام والتطبيق لفترة زمنية طويلة ، كما لم تعد الفترة الزمنية التي يقضيها الفرد في التعليم النظامي – مهما طالت – كافية للإلمام بالمستجدات أو لإعداد لمواجهة احتمالات المستقبل التي يصعب التنبؤ بها في ظل التغيرات السريعة التي نعيشها، فالمعدل الزمنى لنمو المعلومات والمعارف وتطورها أسرع بكثير في المعدل الزمنى الذى تتطلب عملية تطوير مناهج التعليم . فبالرغم من التطور المستمر في المناهج فإنها لا تواكب كل أو معظم ما يستجد من معلومات ، ومعارف ، ونظريات علمية [١٠١].

وكما سبق و قد تم الإشارة سابقاً، أن هذه التحديات ليس في مجملها شر ، ولكن تحمل في طياتها الكثير من المنافع إذا أحسن استغلالها، حيث تقوم تقنية المعلومات بدور فعال في تطوير العملية التعليمية ، فهي تلعب دورا في تحقيق الأهداف التربوية التي يسعى إليها كل المعلمين ، كما لتقنية المعلومات دور في تحسين عملية التعلم والتعليم من خلال المنهج وطرق التدريس ويمكن تلخيص ذلك في النقاط التالية[١٠٢]:

- تعليم أعداد متزايدة من المتعلمين في صفوف مزدحمة .
- معالجة مشكلة الزيادة الهائلة في المعرفة الانسانية.
- معالجة مشكلة قلة عدد المعلمين المؤهلين أكاديميا وتربويا.
- تعويض المتعلمين عن الخبرات التي تفوتهم داخل الصفوف الدراسية .

- تدريب المعلمين في مجالات إعداد الأهداف والمواد التعلمية وطرائق التدريس المناسبة .

- مساعدة المعلم على مواكبة التطور الذى يحدث في العملية التعليمية

إلا أن شواهد الواقع ، تشير إلى أن المقررات والمناهج التعليمية المطبقة حاليا توجها تحديات ومنها ما يتمثل بالتحديات الداخلية التي تتعلق بالعملية التعلمية التعليمية نفسها لمواجهة تداعيات العولمة وانعكاساتها، مثل جودة التعليم الذي تقدمه المدرسة والمعلم القدوة الذي لا تقوم المدرسة الفاعلة إلا به، ومنها غياب دور المجتمع المساند للمدرسة أو عزوف الطلاب عن التعليم أو انعدام الدافعية بالإضافة إلى التسرب، ومنها ما يتعلق بنوعية التعليم، وأزمة المدرسة الحديثة بربط الطالب بعالمه المعاصر أكثر من عالم الفضيلة والقيم، ومنها تخلف النظم التعليمية وطرق التقويم. وكذلك انخفاض الكفاءة الداخلية والنوعية لمؤسسات التعليم ، والتى تعد من المؤشرات الدالة على تدنى التحصيل المعرفى وضعف القدرات الابتكارية والتطبيقية ، وكذلك القصور في تعزيز القيم والاتجاهات الانتاجية، وانخفاض الكفاءة الخارجية الكمية والنوعية ، ويتمثل ذلك في تخريج أعداد من الخريجين في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل مع وجود عجز وطلب في تخصصات أخرى، وتتسم المقررات والمناهج الدراسية بهذه الخصائص الآتية[١٠٣]:

١- غلبة الطابع النظرى وغياب الممارسة العملية .

٢- صلابة المقررات وجمودها بالنسبة إلى مطالب التعليم والبيئة فهناك انفصال كبير بين المدرسة من جهة وبيئة التلميذ من جهة أخرى .

٣- اخفاق المقررات والمناهج في ايجاد الحلول المناسبة لمواجهة تحديات العصر ومشكلات المجتمع.

٤- المقررات الاختيارية في المرحلة الثانوية محدودة للغاية مقصورة على مواد المستوى الرفيع في الصف الأخير من المرحلة الثانوية العامة

٥- القصور في الاهتمام بالانسان الفرد من حيث ميوله ومواهبه وحاجاته ومشكلاته.

٦- لازالت الامتحانات هى الوسيلة الأساسية لتقويم عمل التلميذ ومن ثم أصبح أمر تدريب التلميذ على التذكر هو الهدف وأهمل بذلك استثمار امكانات العقل الانسانى بما يحطه من طاقات بناءه وخلافه.

ونتيجة للتغيرات الثقافية الحادثة في المجتمع ظهرت بعض السياسات التعليمية المتعلقة بتلك التغيرات ومنها :

- اصدار قرار رقم ٤١ لسنة ٢٠١٤[١٠٤] بشأن العلم والنشيد والسلام الوطنيين المكون من ١٣ مادة. ونصت المادة الأولى على أن «العلم الوطني لجمهورية مصر العربية والنشيد والسلام الوطنيين رموز للدولة، يجب احترامها والتعامل معها بتوقير على النحو المبين بهذا القانون، ويشار فيما بعد بالعلم الوطنى لجمهورية مصر العربية بكلمة العلم».

- قرار رقم (٣٠٥) لسنة٢٠١٥[١٠٥]، بشأن التحويل من المدارس الخاصة للمدارس الرسمية في مرحلة الثانوية العامة التعليم ، ونص القرار في مادته الأولى على التحويل من المدارس الخاصة بمصروفات في مرحلة التعليم الثانوي العام وما في مستواها إلى المدارس الرسمية.

- القرار الوزاري رقم (٢٩٩) لسنة٢٠١٦[١٠٦]، بشأن زيادة المصروفات الدراسيه للمدارس اللغات (عربي _لغات) وشمل القرار النسب المقرر زيادتها كل عام لمدة خمس سنوات وفقا للشرائح المحددة بالقرار علي ان تكون سنة الأساس هي العام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٥ وتكون النسب ثابته وليست تراكمية.

- أصدرت وزارة التربية والتعليم القرار رقم(١٧٤)،٢٠١٧/٥/٢٢[١٠٧]بشأن زيادة مصروفات المدارس الدولية، ونص هذا القرار على أن تعدل الفقرة ٥ من المادة ٤ من القرار الوزاري ٤٢٢ لسنة ٢٠١٤ بشأن ضوابط وتنظيم العمل بالمدارس الخاصة التي تطبق مناهج ذات طبيعة خاصة "دولية"، لتؤكد على عدم زيادة المصروفات الدراسية بالنسبة لجميع الطلاب المستجدين وغير المستجدين بما لا يجاوز ٧٪ سنويًا. وإنه في حالة تظلم الممثل القانوني بالمدرسة من المصروفات الدراسية، يتقدم إلى الإدارة العامة للتعليم الخاص بالوزارة، للعرض على لجنة شئون المدارس التي تطبق المناهج ذات طبيعة خاصة، للنظر في التظلم ومن ثم العرض على وزير التربية والتعليم بدءا من العام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٧. ونص القرار على أن تزداد المصروفات الدراسية بنسبة ٧ ٪ أخرى للعام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٧ فقط، وذلك مرة واحدة للمدارس التي تطبق مناهج ذات طبيعة خاصة (دولية).

- أصدر وزير التعليم قرارًا وزاريًا رقم (١٥٩) بتاريخ ٦ مايو٢٠١٧[١٠٨] بشأن تنظيم العمل داخل المدارس المصرية اليابانية والتى تبدأ الدراسة بها سبتمبر المقبل، وينص القرار على عدة مواد هامة جاء نص المادة الأولى بأن تسعى المدارس المصرية اليابانية إلى تطبيق المناهج المصرية بجانب الأنشطة اليابانية المعروفة (بالتوكاتسو) بجميع مراحل التعليم بداية من رياض الأطفال حتى الثانوي العام، كما يتم تأهيل بعض المدارس الحكومية الرسمية عربي ولغات لتحويلها إلى هذه النوعية من المداري بذات المسمي. وتنص المادة الثانية على أن تهدف هذه المدارس الى تربية وتنشئة التلاميذ على القيم والأخلاق وتعزيز انتماء الوطن وغرس التعاون والعمل الجماعي، بينما جاءت المادة الثالثة بأن تسري أحكام هذا القرار على التجربة الأولية للمدارس المصرية اليابانية والتى

بلغ عددها ١٢ مدرسة رسمية عربي ولغات بمناطق القاهرة الكبري خلال العامين الدراسين ٢٠١٥/٢٠١٦- ٢٠١٦/٢٠١٧.

- أصدر وزير التربية والتعليم والتعليم الفنى، القرار رقم (١٧٠) لسنة٢٠١٧[١٠٩]، بشأن قبول طلبات جديدة لإنشاء مدارس ذات طبيعة خاصة أو استحداث أقسام بالمدارس الخاصة القائمة ذات الطبيعة الخاصة "الدولية" عدا المناهج ذات الطبيعة الخاصة الأمريكية لحين وضع ضوابط جديدة لتنظيم العمل بهذا النوع من المناهج.

المحور الثالث : المقترحات التي ينبغي توافرها في المنظومة التعليمية للتغلب على هذه التداعيات التي تفرضها التحديات المجتمعية

تفرض التغيرات الكبرى في عالم العلم والمعرفة على التربية في شتي بلدان العالم ، ولاسيما في بلدان العالم الثالث ، نقلة نوعية في مناهجها وفى طرائقها وفى فروعها وتخصصاتها ، وتفرض بوجه خاص بناء نظام تربوي مرن، متنوع المسارات ، متكاثر الاختصاصات ، مرتبط بحاجات البحث العلمي ، فضلاً عن ارتباطه بحاجات سوق العمل المتجددة[١١٠]. حيث فرضت التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية دوراً جديداً على التعليم ، ومن ثم لابد من إعادة النظر في أهدافه ومناهجه وربطه باحتياجات ومتطلبات المجتمع.

وأن هذه الآثار ليست بنت اليوم بل هى تراكمات على مدار السنوات الماضية ناجمة عن السياسات التعليية المتخبطة التي دائما ما كانت تعالج الخلل التعليمى بالتوقع وليس بالاصلاح الجذرى حتى باتت مشاكل التعليم الثانوى هى مشاكل كل بيت مصري ولا توجد أسرة دون معاناه من هذا النظام التعليمى ومستقبله المحفوف بالمخاطر ولا يوجد بديل غيره ولعلنا نجد برنامجا تخطيطيا يعالج سلبيات نظام التعليم ويتفق مع حاجات الأفراد ومتطلبات المجتمع. مما يجعل نظام التعليم نظاما ثابتاً في بنيانه متغيرا في مناهجه يستوعب متغيرات

العصر من العلم والتكنولوجيا متفقا مع المكاسب الاجتماعية التي يتمتع بها أفراد المجتمع المصري(١١١).

ولما كان ما يطرأ على المجتمع من تحولات يجد صداه في رحاب النظم التعليمية المعاصرة ؛ حيث تشارك المجتمع في توجهاته المختلفة : السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، بفضل قدرتها على التجاوب مع نداءات التطوير والتجديد والوفاء بمتطلبات المجتمع وحاجاته ، حيث يلقى المجتمع على كاهل النظم التعليمية مهمة النهوض به واحتواء كافة التغيرات المحيطة بتوجهاته ، بل والتحول إلى مستوى بناء الاقتدار المعرفي ، الذى يتطلب التحول إلى منهجيات وأنماط غير تقليدية وتعظيم القدرة الإبداعية ، بالوجه الذى يحدو إلى مواصلة التنافس الإبداعي على الصعيد العالمي(١١٢).

ولما كانت التربية بمؤسساتها التعليمية مطالبة بالتطور وفقا للتطورات الحادثة في المجتمع فينبغي أن يكون لها دور في مواجهة كل ما يستجد وأن تطور نظمها ، وبرامجها ، وآلياتها لإعداد النشء وفقا لهذه المستجدات ؛ حيث لا نستطيع أن نفكر ونربى النشء بعقلية مجتمع الزراعة ، أو مجتمع الصناعة ونحن نعيش مجتمع المعرفة(١١٣).

ورغم ذلك عجزت السياسية التعليمية – في العقود الأخيرة الماضية – عن مواكبة التطور والاستجابة لنداءات التنمية والوفاء بمتطلبات المجتمع المصري وطموحاته ، حتى لاح في الأفق أمل يبدد سراب الماضي ، ويطوى صفحات سابقة ، ويدعو إلى التطوير والتغيير ، والوفاء بمتطلبات الريادة لمصرنا الحبيبة ، وتمثل ذلك في ثورة ٢٥يناير ٢٠١١ ، التي شهد لها العالم بأسره تقديراً واحتراماً ، وسطرت في التاريخ بحروف من نور أصالة وترابط ورقى وحضارة شعب مصر العظيم . وهذا أدعى إلى التحرك قدماً – بخطى سريعة – نحو تبني سياسة جديدة (غير تقليدية) لتمكين

المختصين من إدارة التغيير للسياسة التعليمية بحيث تتسع إمكاناتها وقدراتها للنهوض بالنظام التعليمي لمواكبة التطورات العالمية [١١٤]

حيث جاءت ثورة ٢٥يناير تفرض علينا ضرورة مراجعة واقعنا التعليمي ، والتعامل الجاد مع ما يعانيه من أزمات وأمراض ، وتجاوز مرحلة التعامل مع العرض والاكتفاء بالمسكنات التي سرعان ما يذهب مفعولها ، وتشتد أوجاع التعليم قسوة وضراوة . لقد أصبح التعليم حالياً بمثابة طوق النجاة والأمل الوحيد لمصر للخروج من أزمتها الراهنة ، فإذا كانت الأوضاع السياسية القائمة تشير إلى وجود حالة واضحة وظاهرة من التخبط والاختلاف ، وربما العودة دائماً إلى نقطة الصفر ، فذلك كله مرده إلى التعليم . فالأفراد لم تتعلمون داخل المؤسسات التعليمية المفهوم الصحيح للتغيير وآلياته ومتطلباته ، ومن ثم خرجت للحياة والميدان لتمارس بدون أي معرفة [١١٥].

ومن منطلق أن التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ذات تأثير كبير ، والتي لا يمكن تجزئتها والتفاعل بين مختلف هذه العوامل ، كالأحداث السياسية والديمقراطية وحقوق الإنسان وتبدل العلاقات الدولية ، والتمويل وظروف التشغيل ، ومتطلبات التنمية ، والبطالة، ومجانية التعليم ، وتكافؤ الفرص ، والقيم ، والتقاليد ، وتغير التشريعات ، وغيرها تؤثر في السياسة التربوية وأبعادها وتجعل الخطاب السائد ينطلق في سياق هذه التطورات ؛ حيث لا يمكن الفصل بينها ، وبين السياسة التربوية ، ومن منطلق أن أي سياسة تربوية ، هى انعكاس لما يسود في المجتمع ، وما يحيط به من ظروف [١١٦].

وبعد أن استعراضنا التداعيات التربوية للتحديات المجتمعية بعد ٢٥يناير بشكل موجز في التحليل السابق الذى يكشف – رغم بساطته- كيف تربط هذه التحديات المجتمعية بالتعليم وانعكاستها على التربية ، والنظام التعليمى . وبما أن تعتبر المؤسسة التربوية وليدة للمجتمع تتابعه في حركته العامة ، ولذلك فإن أية محاولة لتحديد معالم المؤسسة التربوية في مجتمع المعرفة لابد ان تعتمد على أساس

تحديد طبيعة هذا المجتمع وشكله في سياقاته المختلفة اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وسياسيا [١١٧]. نحاول فيما يلى وضع بعض المقترحات التي يجب أن تقوم به المؤسسات التربوية لمواجهة التحديات المتغيرة:-

- تتبنى الدولة فلسفة تربوية واضحة المعالم تجعل من التعليم أداة لقيادة المجتمع إلى الرقى والتقدم . وإحداث تغيير في العملية التعليمية منطلقا من فكر الثورة التي تهدف للإصلاح والتنمية والبحث عن مستقبل مشرق لأجيالنا ، التأكد على مجانية التعليم المصري في جميع مراحله ، والتأكيد على مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، وما يرتبط به من تكافؤ فرص العمل والحياة الاجتماعية ، وعدم تجاهل حقوق أى فئة من فئات المجتمع من التعليم ، وحماية المتعلم من الفشل في التعليم أو الحياة حتى لا تتولد لديه مشاعر الإحباط التي يمكن أن تقوده إلى العنف والانحراف[١١٨].ولا يزيد كثافة الفصل عن ٤٠طالب ، مع مراعاه المساحة المخصصة لكل طالب طبقا للمؤشرات العالمية، ورفع مرتبات المعلمين ، وتوفير ظروف حياة كريمة ، وإعطاؤهم المكانة الاجتماعية التي تتناسب مع العمل الذين يقومون به .

- وأولى هذه الخطوات مرونة النظام التربوي مرونة تستجيب لحاجات التغير المستمر ، وثانيها الآخذ بالتربية المستمرة ، والتربية من المهد إلى اللحد ، وتحطيم الحواجز بالتالي بين التربية النظامية وبين سواها من أشكال التربية غير النظامية . وثالثها بناء القدرة لدى المتعلم على التعلم الذاتي ، والتعليم المستمر وجعلها محور العملية التربوية وهدفها الأساسي . ورابعها ربط التربية بحاجات العمالة المتغيرة والمتجددة ، وبمطالب التنمية الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام وخامساً تجديد تقنيات التربية والاهتمام بوجه عام بالربط بين التربية وبين التقنيات الإعلامية والمعلوماتية الجديدة . وسادسها ربط التربية بالتراث الثقافي

العربي والعالمي والاهتمام بتجديد التراث العربي من خلال منطلقاته ، ومن خلال تفاعله مع التراث الثقافي العالمي المتجدد، ولا تقتصر مرونة النظام التربوي على بنيته ومناهجه وطرائقه وفروعه وسبل المرور والعبور بين أنماطه، بل تتسع لتشمل أيضاً التربية التقليدية، وكذلك التوافق بين مخرجات النظام التربوي وبين حاجات سوق العمل وحاجات المهن والأعمال المتجددة ، وحاجات المجتمع المتجددة[١١٩].

- تزويد الأفراد بالمهارات والمعارف التي تتطلبها تلك الثورة في كل أشكالها وصورها . فالمعرفة لم تعد أسيرة جدران الكتب ودوائر المعارف ولكنها ايضاً نسبية وليست مطلقة ومتغيرة بتغير العلم ومناهجه وطرائقه واصبحت متراكمة ومتناهية بصورة مذهلة ، والاهتمام بالتطبيقات العلمية للعلم والتكنولوجيا[١٢٠]. والاستفادة من تقنية المعلومات لزيادة فرص النظام التعليمى في المجتمع ، مما يزيد من الروابط مع المجتمع المحلى [١٢١]واكسابهم مهارات التعلم الذاتي ، والتفكير النقدى والاطلاع المستمر على الفروع المعرفية المختلفة حتى يكون على دراية بما يستجد في هذه الفروع .

- إعطاء أهمية متساوية لجميع مواد الدراسة من التربية الرياضية ، والموسيقية ، والفنية ، واستخدام نظرية الذكاوات المتعددة كأساس لبناء مناهج المدرسة ، وكذلك تكامل مناهج الدراسة وزيادة القدر المتاح من التطبيقات الحياتية في مجالات المعرفة المختلفة ، وتوظيف ذلك في حل المشكلات [١٢٢]. وأن تكون اللغة ومبادئ الحساب والفنون والمعرفة الاجرائية باستخدام الحاسوب من المقررات الأساسية ، وتستمر دراستها في مراحل التعليم قبل العالى المختلفة عندما يكون ذلك مناسبا. وإدخال القراءة الحرة ضمن حصص الدراسة على اعتبار أنها مصدر أساسى للثقافة والتعلم [١٢٣].

- إعادة النظر في برامج كليات ومعاهد إعداد المعلم ، وإعطاء أولوية التعيين لخريجى هذه الكليات والمعاهد ، ومشاركة أعضاء الهيئة التعليمية (المعلمون

والأخصائيون والمديرون والموجهون ، والفنيون) في النقابات لمناقشة القضايا المتعلقة بالتعليم وبالمجتمع عامة [١٢٤] .وأن تترك الحرية للأقسام المختلفة بكل كلية في إضافة ما تراه من برامج ومقررات دراسية ترتبط باحتياجات الأفراد التعليمية ومتطلبات التنمية في المجتمع ، وإعطاء الطالب الحرية في اختيار التخصص الذى يتناسب مع قدراته وإمكاناته[١٢٥].

- ارتباط المؤسسات التعليمية بقطاعات العمل المناظرة لنوع التعليم الذى تقدمه فيما يسمى بنموذج التعليم المتبادل أو نموذج الشركات التعليمية؛ حيث يقضى الطلاب فترة في المؤسسة التعليمية ، وفترة أخرى في قطاع العمل بحيث يكتسب الطلاب المهارات اللازمة من خلال ممارستهم للعمل والاطلاع على المستجدات في هذا المجال[١٢٦].

تعد هذه السياسات التي تم تقديمها بمثابة أولويات ،ولا تشمل جميع المقترحات ؛ حيث بات واضحاً أن التعليم يقوم على أسس دستورية وتشريعية وقانونية ويتأثر بالتوجهات والوثائق المستمدة من طبيعة النظام في الدولة . ومن هذا المنطلق وبهدف إعداد الفرد والمجتمع لمواكبة هذه التحديات فلابد من مراجعة الأنظمة التعليمية والتربوية ، وأن يتم التعامل مع هذه التحديات بصورة جدية .

الهوامش

([1]) سعاد محمد عيد: تخطيط السياسة التعليمية والتحديات الحضارية المعاصرة ، سلسلة التربية والمستقبل العربى(٤)،مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة،٢٠١٣،ص١٣١.

([2]) رجب عليوة على حسن : التغير التربوي وعلاقته بالتغيرات الاجتماعية في مصر خلال الفترة من١٩٥٢- ١٩٩٠...دراسة تحليلية ، مجلة كلية التربية بالزقازيق، العدد(٢١)، ١٩٩٤، ص٣١٩.

([3]) باردشال جون:موسوعة علم الاجتماع، ترجمة:محمد الجواهرى ،وآخرون،ط٢، المجلس الأعلى للثقافة،القاهرة،٢٠٠٧،ص٤٢٣.

([4]) محمد عمارة : ثورة ٢٥يناير وكسر حاجز الخوف، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، القاهرة،٢٠١١،ص٧.

([5]) بشارة عزمى:الثورة والقابلية للثورة،المركز العربى للأبحاث ودراسات الدراسات، الدوحة،أغسطس٢٠١١،ص٢٢

([6]) مايكل روسكن، روبرت كورد:مقدمة في العلوم السياسية ، ترجمة:عزة أحمد عفيفى، ملحق اتجاهات نظرية ، مجلة السياسة الدولية، المجلد(٤٦)، العدد(١٨٤)،ابريل٢٠١١،ص١٠

([7]) أحمد زايد:أركولوجيا الثورة وإعاة البعث للطبقة الوسطى ، الديمقراطية ، السنه(١١)،العدد(٤٢)،ابرايل٢٠١١،ص٢١.

(8) محمد ابراهيم مبروك:ثورة ٢٥يناير ٢٠١١والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر...دراسة ميدانية على عينة من الخبراء واساتذة الجامعات،مجلة حوليات أداب بعين شمس ،المجلد (٤٤)،ابريل- يونيه٢٠١٦،ص١٩١.

(9) مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط ، الجزء الأول، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٢٨٦.

(10) اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافى: معجم مصطلحات عصر العولمة، مصطلحات سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية واعلامية، الدار الثقافية للنشر والتوزيع، القاهرة،٢٠٠٦، ص١٢٢.

(11) اسراء عبد الحميد مصطفى: آراء المستشرقين حول بعض القضايا الاسلامية وتداعياتها التربوية...دراسة تحليلية نقدية،رسالة ماجستير ،كلية التربية،جامعة الزقازيق،٢٠١٧،ص١٥١.

(12)Dunne, Michele ; Evaluating Egyptian Reform , Carnegie Papers, Middle East Series ,No.66, January2006,P.20.

(13)Awadi,Hesham ; Mubark and Islamists : Why Did The Honey Moon End?,Middle East Journal , Vol.54 , No.1, , Winter2007, P.20.

(14)Bailly,Jordan;The Impact of Social Media on Social movements: Acase Study of the 2009Iranian Green movement and the 2011 Egyptain Revolution ,Washington State University, Jordan Bailly,Spring2012,P.7 .

([15])Ottaway, David & Ottaway, Marina; Egypt's Leaderless Revolution, Cairo Review of Global Affairs ,No.17, Spring 2015,P.10.

([16]) مجدى صبحى:الاقتصاد السياسى للعنف والثورة قراءة فى ثورتى يناير٢٠١١، ويونيو٢٠١٣، المجلد الخامس والعشرين ،العدد(٢٦٠)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة، ٢٠١٦،ص١٦.

([17])Ottaway, David & Ottaway, Marina; Egypt's Leaderless Revolution, Cairo Review of Global Affairs , Op. Cit,P.34.

([18])Skinner, Julial;Social Media and Revolution: The Arab Spring and the Occupy Movement as Seen hrough Three Information Studies Paradigms, Sprouts, Florida State University, ISSN.1535-6078, ,2011,P.4.

([19])Schmidl, Hannah ; The Egyptain Revolution2011 and Social Change: Examining Collective Actions Towards Transformation in Public Space , Master of Arts Thesis , Arizona State University , United States , 2014, P.1.

([20])Abulof, Uriel; The People Want(s) to Bring Down the Regime: (Positive) Nationalism as the Arab Spring's Revolution ,Journal of the Association for the Study of Ethnicity and Nationalism ,Nations and Nationalism, Vol.21, No.4, October 2015,PP.658-659.

([21]) Schmidl,Hannah;The 2011Egyptain Revolution and Social Change : Examining Collective Actions towards Transformation in Public Space , Op. Cit ,P.2.

([22]) السيد يسن: ثورة ٢٥يناير بين التحول الديمقراطى والثورة الشاملة،ط٢،الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة،٢٠١١،ص٢٣١.

(23) محمد بني سلامه: عملية التحول الديمقراطي في سلطنة عُمان، مجلة المنارة، المجلد(١٣)، العدد(٧) ، ٢٠٠٧، ص٦٠.

(24) عمرو عبد الرحمن:مقدمة في تحديات التحول الديمقراطى في مصر خلال المرحلة الانتقالية،سلسلة قضايا حركية(٢٧)،مركزدراسات حقوق الانسان، القاهرة،٢٠١٢، ص ص٧- ٨.

(25) Anivska , Vira. N ; Will the Arab Word follow Ukraine'spath? , International Center For Policy Studies , Policy Briief , March 2011 , P.21.

(26) بوطيب ابن ناصر:المجتمع المدنى وتعزيز التحول الديمقراطى ، مجلة الديمقراطية ، مجلد(١٤)، العدد(٥٥)،القاهرة، ٢٠١٤،ص١٥٧.

(27) Foran, John;Taking Power:on the Origins of Third World ,Cambridge University Press ,New Yourk ,2005, P.P21-199.

(28) وفاء عبد الفتاح محمود: مداخل التخطيط التربوي ...رؤية مستقبلية،سلسسلة التربية والمستقبل العربى(٧)،مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،٢٠١٦،ص١٥٤.

(29) يسرى العزباوى، ومازن حسن:الخريطة الحزبية فى مصر بعد الثورة من التعددية المقيدة إلى التفتت الحزبى،كراسات استراتيجية، السنة الثانية والعشرون، العدد(٢٣٤)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ،مؤسسة الأهرام ، القاهرة ،٢٠١٢،ص ١٦.

([30]) طلعت حسينى اسماعيل :متطلبات تفعيل دور البحث التربوى فى معالجة بعض القضايا المجتمعية ذات الأولوية لمرحلة ما بعد ٢٥يناير، مجلة كلية التربية بالزقازيق، العدد(٨١)، أكتوبر ٢٠١٣، ص١٣٨.

([31]) جمهورية مصر العربية:دستور جمهورية مصر العربية٢٠١٤،المادة (٥)، الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة،٢٠١٤،ص٦.

([32]) يسرى العزباوى، مازن حسن:الخريطة الحزبية فى مصر بعد الثورة من التعددية المقيدة إلى التفتت الحزبى،مرجع سابق،ص ١٦.

([33])مارتن شاينين:تقرير تعرزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سباق مكافحة الإرهاب، الجمعية العامة ، مجلس حقوق الإنسان، الدورة الثالثة عشر،ابريل٢٠٠٩،ص٥.الأمم المتحددة.

([34]) Bailly,Jordan;The Impact of Social Media on Social movements: Acase Study of the 2009Iranian Green movement and the 2011 Egyptain Revolution2011 ,Washington State University, Jordan Bailly,Spring2012,P.7.

([35])Ottaway, David & Ottaway, Marina; Egypy's Leaderless Revolution, Op. Cit,P.5.

([36]) حنان رجائى عبد اللطيف:التغيرات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى بعد ثورة يناير٢٠١١،سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (٢٥٦)معهد التخطيط القومى ،القاهرة،يناير٢٠١٥،ص٢.

([37]) وزارة التخطيط: التنمية الاقتصادية : تقرير متابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الربع الرابع والعام المالى٢٠١٥/٢٠١٦، القاهرة،نوفمبر٢٠١٦،ص٨.

(38) زياد احمد بهاء الدين:الأزمات الاقتصادية في مصر...المخرج والحلول، رؤية بديلة لإصلاح تشريعات الاستثمار،العدد(١)،المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة،٢٠١٦، ص١٣.

(39) تقرير الأمم المتحددة للتجارة والتنمية : الاستثمار العالمي لعام٢٠١٥ ، الأونتكاد،٢٠١٥يونيه ،ص ١- ٢.

(40) زياد احمد بهاء الدين:الأزمات الاقتصادية في مصر...المخرج والحلول، مرجع سابق، ص١٣.

(41) البنك المركزى المصري:التقرير السنوى٢٠١٢/٢٠١١،القاهرة،٢٠١١،ص٧٠.

(42) البنك المركزى المصري:التقرير السنوى٢٠١٦/٢٠١٥،القاهرة،٢٠١٥،ص٦٧.

(43) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار :ثورة يناير فى عام، تقارير معلوماتية ، السنة السادسة ، العدد (٦١)، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مجلس الوزراء ،القاهرة،يناير٢٠١٢، ص١١.

(44) الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء : النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ، القاهرة ،ديسمبر٢٠١٦،ص٤٥.

(45)Foran, John;Taking Power:on the Origins of Third World , Op. Cit ,PP21-22.

(46) محمد احمد على العدوى :العشوائيات وظاهرة العنف في مصر...دراسة في المسببات والعلاقة المتبادلة قبل وبعد ثورة ٢٥يناير٢٠١١، المجلة العلمية لكلية التجارة باسيوط،العدد(٥٩)،٢٠١٥،ص١٩١.

([47]) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار:الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسرة المصرية بعد ثورة٢٥يناير٢٠١١،تقاريرمعلوماتية ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء،العدد(٦٦)،ستمبر٢٠١٢،ص١٠.

([48]) الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء:مؤشرات الفقر وفقاً لبيانات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك٢٠١٥، الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء، القاهرة،٢٠١٥،ص١.

([49]) حنان رجائى عبد اللطيف:التغيرات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى بعد ثورة يناير٢٠١١، مرجع سابق،ص٢٣.

([50]) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : مصر في أرقام٢٠١٦، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، القاهرة، مارس ٢٠١٦،ص٣٠.

([51]) فوزى عبد الرحمن:التحديات الاجتماعية والثقافية للتنمية بالمجتمع المصري،مجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الحادى والعشرون، العدد الأول،يونيو٢٠١٣،ص١٠٠،

([52]) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء:بيان صحفى ٩/٧/ ٢٠١٦،القاهرة،٢٠١٦،متاح على:http://www.capmas.gov.eg

([53]) السيد يسين: الثورة المعرفية المعاصرة من الحداثة إلى ما بعد الحداثة، مجلة أدب ونقد،المجلد(٩)،العدد(٨٥)،ستمبر١٩٩٢،ص٥١.

([54]) معهد التخطيط القومى : الخصائص السكانية وانعكاستها على القيم الاجتماعية،سلسلة قضايا التخطيط والتنمية(٢١٠)، معهد التخطيط القومى،القاهرة،٢٠٠٨،ص٨.

([55]) ناجية حسن عبدو: المتغيرات العالمية والمحلية وانعكاساتها على التعليم الجامعى بليبيا ، مجلة عالم التربية ، السنة (١٧) ، العدد(٥٣)،يناير٢٠١٦، ص ٢.

([56]) حمدى عبد الحافظ محمد السيد: إدارة التغيير للسياسة التعليمية بمصر لمواكبة التطورات العالمية بعد ثورة ٢٥يناير ...دراسة تحليلية ميدانية، مجلة كلية التربية ببنها، المجلد (٢٣)، العدد(٩٢)،أكتوبر٢٠١٢، ص ١٨٣.

([57]) صلاح الدين توفيق:،تقرير عن الندوة العلمية الرابعة عشر لقسم اصول التربية: مستقبل التغيير التربوي بعد ثورة يناير ...أسسه –أولوياته- متطلباته بكلية التربية جامعة كفر الشيخ ،الأربعاء ٢٠١٢/٣/١٤، مجلة كلية التربية ببنها، المجلد (٢٣)، العدد(٩٠)،ابريل ٢٠١٢، ص٣٢٥.

([58]) نادية يوسف جمال الدين: التغييروالاجتماعية في الريف المصري خلال السبعينيات وأثرها على التعلم ، مجلة التربية المعاصرة، العدد(٢)، سبتمبر ١٩٨٤، ص٥٤.

([59]) صلاح الدين توفيق:تقرير عن مؤتمر: ثورة ٢٥يناير ومستقبل التعليم في مصر بمعهد الدراسات التربوية،جامعة القاهرة،١٣- ١٤يوليو٢٠١١،مجلة كلية التربية ببنها،المجلد(٢٣)، العدد(٩٠)،ابريل٢٠١٢،ص ص٣٢٥- ٣٢٦.

([60]) حمدى عبد الحافظ محمد السيد: إدارة التغيير للسياسة التعليمية بمصر لمواكبة التطورات العالمية بعد ثورة ٢٥يناير ...دراسة تحليلية ميدانية، مجلة كلية التربية ببنها، مرجع سابق، ص ص ١٨٤- ١٨٥.

([61]) عبد الله محمد شوقى: الحكومات وتحسين المدارس، المؤتمر العلمى الرابع لقسم أصول التربية: أنظمة التعليم في الدول العربية ...التجاوزات والأمل ، المجلد الثانى، كلية التربية، جامعة الزقازيق،٥- ٦مايو٢٠٠٩، ص٢٥٤.

([62]) عبد المعين سعد الدين، وآخرون : ملامح الحياة في المجتمع المصري منذ عام١٩٢٣ حتى عام١٩٥٢وأثرها على التعليم، مجلة الثقافة والتنمية، السنة(١٨)، العدد(١٢٠)،سبتمبر٢٠١٧،ص١٨.

([63]) أحمد محمود عطا الله السحيمات : دراسة تحليلية للسياسات التربوية في ضوء التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وانعكاس ذلك على التطور التربوي في الأردن ، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات التربوية العليا ، جامعة عمان العربية ، ٢٠٠٣، ص٥ - ١٧(بتصرف).

([64]) المرجع السابق، ص٣.

([65]) عبد المعين سعد الدين، وآخرون : ملامح الحياة في المجتمع المصري منذ عام١٩٢٣ حتى عام١٩٥٢وأثرها على التعليم، مرجع سابق،ص٥.

([66]) جمهورية مصر العربية: دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤،الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية،القاهرة،٢٠١٤،المواد(٢٥،٢٤،٢٣،٢٢،٢١،٢٠،١٩).

([67]) مجلس الوزراء: قرار رقم (٢٣)لعام ٢٠١٣بشأن تعديل اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات، مجلس الوزراء ، القاهرة،٢٠١٣،المادة ١.

([68]) مشيرة عبد العزيز عبد النبى : سياسات التعليم الجامعى وعلاقتها بالأبعاد المجتمعية ...دراسة تقويمية،رسالة دكتوراة، كلية التربية ، جامعة الزقازيق،٢٠١٤،ص٨٢

(69) جمهورية مصر العربية: قانون رقم (١٥)لسنة ٢٠١٤ ، الجريدة الرسمية ، العدد(٧)،مكرر أ،٢٠١٤/٢/١٦.

(70) مجلس الوزراء : قرار رقم (٢٧٧)لسنة ٢٠١٣، بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ،الجريدة الرسمية ، العدد(١٢)تابع،٢٠١٣/٣/٢١،ص١٩.

(71) وزارة التربية والتعليم: كتاب الاحصاء السنوى للعام الدراسى٢٠٠٩/٢٠١٠، المؤشرات التعليمية،وزارة التربية والتعليم،القاهرة.

(72) وزارة التربية والتعليم: كتاب الاحصاء السنوى للعام الدراسى٢٠١٥/٢٠١٦،المؤشرات التعليمية،وزارة التربية والتعليم، القاهرة.

(73) وزارة المالية :الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢، المصروفات بالتقسيم الوظيفى، القاهرة،٢٠١١،ص ص١٨٢- ١٨٣.

(74) وزارة المالية :الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥، المصروفات بالتقسيم الوظيفى، القاهرة ،٢٠١٤،ص ص١٨٦- ١٨٧.

(75) وزارة المالية :الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦، المصروفات بالتقسيم الوظيفى، القاهرة ،٢٠١٥،ص ص١٨٢- ١٨٣.

(76) جمهورية مصر العربية:دستور جمهورية مصر العربية٢٠١٤،المادة (١٩،٢١،٢٣)، مرجع سابق، ص ١١.

(77) عبد الفتاح تركى: أزمة التعليم في مصر الانفتاح ... دراسة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الحاكمة لها: مؤتمر رابطة التربية الحديثة: رؤية

نقدية للفكر التربوي العربى، المجلدالأول ، رابطة التربية الحديثة، القاهرة، ٤-٦يوليو١٩٨٩، ص٤٣٨.

([78]) محمد إبراهيم المنوفى:العلاقة بين أزمة التعليم المصرى والبناء الاجتماعى...دراسة نقدية، المؤتمر العلمى الرابع لقسم أصول التربية : أنظمة التعليم فى الدول العربية التجاوزات والأمل ، المجلد الثانى ، كلية التربية ، جامعة الزقازيق، ٥- ٦مايو ٢٠٠٩، ص٤٣.

([79]) ناجية حسن عبدو: المتغيرات العالمية والمحلية وانعكاساتها على التعليم الجامعى بليبيا ، مرجع سابق، ص٢١ - ٣٢(بتصرف).

([80]) حمدى حسن المحروقى:موقف المعلم من بعض الاتجاهات التربوية المعاصرة دراسة استكشافية على معلمى الحلقة الثانية من التعليم الأساسى ،مجلة كلية التربية ببنها،المجلد(١٣)، العدد (٥٤)،٢٠٠٣،ص ص٥٩- ٦٠.

([81])Bysinger, Bill& Knight, Kenneth;Investing in Information Technology: A Decision-Making Guide for Businss and Technology Managers, Van Nostrand Reinhold, New York, 2002,P.P.11-23.

([82]) عبد الفتاح تركى: أزمة التعليم في مصر الانفتاح ... دراسة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الحاكمة لها: مؤتمر رابطة التربية الحديثة: رؤية نقدية للفكر التربوي العربى، مرجع سابق، ص٤١٧.

([83]) أحمد إبراهيم احمد السيد:الأبعاد السياسية والاجتماعية وانعكاسها على تطوير التعليم الثانوى العام في مصر ...دراسة تحليلية نقدية : المؤتمر العلمي السادس:التعليم الثانوى الحاضر والمستقبل، الجزء الأول، رابطة التربية الحديثة وكلية التربية ، جامعة عين شمس،يوليه١٩٩١،ص ص٣٣- ٣٤.

(84) عبد الله عبد الدايم: دور التربية العربية المتغير مع دخول القرن الحادى والعشرين، مجلة شؤون عربية، العدد(٩٣)،مارس١٩٩٨،ص١٤٢.

(85) عبد الفتاح تركى: أزمة التعليم في مصر الانفتاح ... دراسة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الحاكمة لها: مؤتمر رابطة التربية الحديثة: رؤية نقدية للفكر التربوي العربى، مرجع سابق، ص٤٠٤.

(86) ناجية حسن عبدو: المتغيرات العالمية والمحلية وانعكاساتها على التعليم الجامعى بليبيا ، مرجع سابق، ص٢٤.

(87) أحمد محمود عطا الله السحيمات : دراسة تحليلية للسياسات التربوية في ضوء التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وانعكاس ذلك على التطور التربوي في الأردن ، مرجع سابق، ص٣١.

(88) الجريدة الرسمية: العدد ٤٠ مكرر(ب)، ٧أكتوبر٢٠١٥،ص٣.

(89) وزارة التربية والتعليم :قرار رقم (٣٥٧) لسنة٢٠١٥،وزارة التربية والتعليم،القاهرة،٢٠١٥/١٠/٥،المادة(١).

(90) الوقائع المصرية: العدد(٢٩٦)، ٣٠ديسمبر ٢٠١٥،ص٣.

(91) وزارة التربية والتعليم:قرار رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٦، وزارة التربية والتعليم،القاهرة،٢٠١٦،المادة(١)&(٥).

(92) وزارة التربية والتعليم: قراررقم (٧٣) لسنة ٢٠١٧، وزارة التربية والتعليم،القاهرة،٢٠١٧،المادة(١).

([93]) وزارة التربية والتعليم: قرار رقم(٢٨٧)لسنة٢٠١٦، وزارة التربية والتعليم،القاهرة، ١٩ سبتمبر ٢٠١٦، المادة(١).

([94]) مجدى صلاح طه المهدى: المساءلة التعليمية ...رؤية الفكر وواقع التطبيق، دار الجامعة الجديدة،المنصورة،٢٠٠٨،ص١.

([95]) ناجية حسن عبدو: المتغيرات العالمية والمحلية وانعكاساتها على التعليم الجامعى بليبيا ، مرجع سابق، ص ص٢٩- ٣٠

([96]) أحمد ابراهيم احمد السيد:الأبعاد السياسية والاجتماعية وانعكاسها على تطوير التعليم الثانوى العام في مصر ...دراسة تحليلية نقدية : المؤتمر العلمي السادس:التعليم الثانوى الحاضر والمستقبل، الجزء الأول، رابطة التربية الحديثة وكلية التربية ، جامعة عين شمس،يوليه١٩٩١،ص٢٢.

([97]) فتحى درويش عشيبة : دراسات في تطوير التعليم الجامعى على ضوء التحديات المعاصرة ، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعى ، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ص١٥٠- ١٥١.

([98]) محمد أمين المفتى: دور المؤسسات التعليمية في مجتمع المعرفة ...تحديات ومقترحات، أبحاث مؤتمر التربية في مجتمع المعرفة، ط١،المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة،٢٠٠٦،ص ص٣٢٢- ٣٢٣

([99]) ناجية حسن عبدو: المتغيرات العالمية والمحلية وانعكاساتها على التعليم الجامعى بليبيا ، مجلة عالم التربية ، السنة (١٧) ، العدد(٥٣)،يناير٢٠١٦، ص١٥.

([100]) محمد أمين المفتى: دور المؤسسات التعليمية في مجتمع المعرفة ...تحديات ومقترحات، أبحاث مؤتمر التربية في مجتمع المعرفة، مرجع سابق، ص ٣٢٤

([101]) محمد أمين المفتى: دور المؤسسات التعليمية في مجتمع المعرفة ...تحديات ومقترحات، أبحاث مؤتمر التربية في مجتمع المعرفة، مرجع سابق،ص٣٢١.

([102]) محمد محمود الحلية : تكنولوجيا التعليم بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة، الأردن،١٩٩٨،ص٥٤.

([103]) أحمد ابراهيم احمد السيد:الأبعاد السياسية والاجتماعية وانعكاسها على تطوير التعليم الثانوى العام في مصر ...دراسة تحليلية نقدية : المؤتمر العلمي السادس:التعليم الثانوى الحاضر والمستقبل، مرجع سابق، ص٤٢.

([104]) وزارة التربية والتعليم: قرار رقم(٤١) لسنة ٢٠١٤،، وزارة التربية والتعليم،القاهرة،٢٠١٤،المادة(١).

([105]) وزارة التربية والتعليم :قرارًا رقم (٣٠٥) لسنة٢٠١٥، وزارة التربية والتعليم،القاهرة،٢٠١٥،المادة(١).

([106]) وزارة التربية والتعليم: قرار رقم (٢٩٩) لسنة٢٠١٦، وزارة التربية والتعليم،القاهرة،٢٠١٦،المادة(١).

([107]) وزارة التربية والتعليم: قرار رقم(١٧٤)لسنة ٢٠١٧، وزارة التربية والتعليم،القاهرة،٢٠١٧/٥/٢٢، المادة(١).

([108]) وزارة التربية والتعليم: قرار رقم (١٥٩) لسنه٢٠١٧، وزارة التربية والتعليم،القاهرة،٢٠١٧،المادة(١)&(٢)&(٣).

([109]) الوقائع المصرية: العدد(١٣٦) ،١٣يونية٢٠١٧،ص٩.

([110]) عبد الله عبد الدايم: دور التربية العربية المتغير مع دخول القرن الحادى والعشرين، مجلة شؤون عربية، العدد(٩٣)،مارس١٩٩٨، ص ص١٣٠- ١٣١.

([111]) أحمد ابراهيم احمد السيد:الأبعاد السياسية والاجتماعية وانعكاسها على تطوير التعليم الثانوى العام في مصر ...دراسة تحليلية نقدية : المؤتمر العلمي السادس:التعليم الثانوى الحاضر والمستقبل، مرجع سابق، ص ص٤٢- ٤٣.

([112]) حمدى عبد الحافظ محمد السيد: إدارة التغيير للسياسة التعليمية بمصر لمواكبة التطورات العالمية بعد ثورة ٢٥يناير ...دراسة تحليلية ميدانية، مرجع سابق، ص ١٨٣.

([113]) محمد أمين المفتى: دور المؤسسات التعليمية في مجتمع المعرفة ...تحديات ومقترحات، أبحاث مؤتمر التربية في مجتمع المعرفة، مرجع سابق،ص٣٢٠.

([114]) حمدى عبد الحافظ محمد السيد: إدارة التغيير للسياسة التعليمية بمصر لمواكبة التطورات العالمية بعد ثورة ٢٥يناير ...دراسة تحليلية ميدانية، مرجع سابق، ص ص ١٨٣- ١٨٤.

([115]) فاروق جعفر عبد الحكيم:إدارة التغيير التربوي وثورة ٢٥يناير تحديات الواقع ومتطلبات المستقبل، مجلة كلية التربية بالاسكندرية ،المجلد(٢٣)، العدد(٤)، ٢٠١٣، ص٣٧٠.

([116]) أحمد محمود عطا الله السحيمات : دراسة تحليلية للسياسات التربوية في ضوء التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وانعكاس ذلك على التطور التربوي في الأردن ، مرجع سابق، ص٤.

([117]) محمد عبد الظاهر الطيب: العملية التعليمية ومجتمع المعرفة، مؤتمر لجنة التربية بالمجلس الأعلى للثقافة: التربية في مجتمع المعرفة، التربية، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة،٢٠٠٦،ص٢٨٧.

([118]) ناجية حسن عبدو: المتغيرات العالمية والمحلية وانعكاساتها على التعليم الجامعى بليبيا ، مرجع سابق،ص٢٧- ٢٨.

([119]) عبد الدايم عبد الله: دور التربية العربية المتغير مع دخول القرن الحادى والعشرين، مرجع سابق،ص١٣٥.

([120]) شبل بدران: التعليم وتحدى الثورة المعرفية، مؤتمر لجنة التربية بالمجلس الأعلى للثقافة: التربية في مجتمع المعرفة، التربية، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة،٢٠٠٦، ص٢٧٤- ٢٧٧(بتصرف).

([121]) Wells, John D. ,et .al; Managing Information Technology (IT) for one-to-one Customer Interaction, Information& Management, Vol. 35, No 1, 4 January 1999, P 54.

([122]) فايز مراد مينا:التربية في الأمة العربية ومجتمع المعرفة، مؤتمر لجنة التربية بالمجلس الأعلى للثقافة: التربية في مجتمع المعرفة، التربية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة،٢٠٠٦،،ص٣٠٨.

([123]) سحر محمد أبو راضى: ثورة ٢٥يناير ومستقبل التعليم والبحث العلمي في مصر، المؤتمر العلمى العربي السادس والأول للجمعية المصرية لأصول التربية:التعليم ...وآفاق ما بعد ثورات الربيع العربي، المجلد الثانى، كلية التربية ، جامعة ببنها،يوليو٢٠١٣، ص١٣٥٠- ١٣٥٤.

([124]) فايز مراد مينا: سياسات مقترحة لتطوير التعليم في مصر ، مؤتمر معهد الدراسات التربوية : ثورة٢٥يناير ومستقبل التعليم في مصر،معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ١٣- ١٤يوليو٢٠١١،ص٢١٣ - ٢١٧(بتصرف).

([125]) رجب عليوة على حسن : التغير التربوي وعلاقته بالتغيرات الاجتماعية في مصر خلال الفترة من١٩٥٢- ١٩٩٠...دراسة تحليلية ، مرجع سابق، ص٣٤٩- ٣٥٠.

([126]) محمد أمين المفتى: دور المؤسسات التعليمية في مجتمع المعرفة ...تحديات ومقترحات، أبحاث مؤتمر التربية في مجتمع المعرفة، مرجع سابق، ص٣٢٣.